أصوات منسية في زمن الإبادة

دراسة تسلط الضوء على واقع النساء النازحات في شمال الضفة الغربية

التحديات،الاحتياجات،الآمال

النجدة
Annajda

UN WOMEN

Mothers School Society
جمعية مدرسة الأمهات

أصوات منسية في زمن الإبادة

دراسة تسلط الضوء على واقع النساء النازحات

في شمال الضفة الغربية

التحديات، الاحتياجات والآمال

اعداد الباحثات د.هديل قزار

ا.لميه شلالدة

اشراف: الهام سامي

تقديم :

سعت جمعية النجدة الاجتماعية لتنمية المراة الفلسطينية منذ تاسيسها الى تمكين المراة الفلسطينية وتعزيز قدراتها لتفعيل دورها لضمان الحصول على الحقوق المتساوية .وذلك من اجل المساهمة في احداث تغيير الواقع الذي يرزح فيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

حيث تعمل في محافظات الوطن وتحديدا محافظة طولكرم وجنين منذ سنوات من خلال برامج الحماية والتمكين الاقتصادي والتعليم وتعزيز المشاركة السياسية

ومنذ بدء هجوم الاحتلال على المخيمات في جنين وطولكرم سارعت الجمعية في كافة محافظة الوطن بالتدخلات الطارئة وبشكل مباشر وبالشراكة والتنسيق مع كافة المؤسسات الوطنية الرسمية والاهلية لتقديم الاسعافات الاولية لكافة افراد المجتمع وبشكل خاص للنساء والاطفال من كل الشرائح .وبما أن النزوح يكشف هشاشة أوضاع المراة ويعرضهن لمخاطر متزايدة من العنف المبني على النوع الاجتماعي، والاستغلال، والتهميش من عمليات صنع القرار التي تؤثر مباشرة على حياتهن. ومع استمرار النزوح وتوسعه وطول مدتة التي قارربت على العام بادرت جمعية النجدة بالشراكة مع مدرسة الامهات وبتمويل من صندوق الامم المتحدة للسكان باعداد دراسة تسلط الضوء على واقع واحتياجات النساء النازحات حتى نتمكن من بناء خطة تدخل تتلائم وحجم الكارثة التي وقعت هناك حيث تعدت مرحلة الطوارىء ومن الواضح ان لا حلول قريبة سريعة عاجلة للجميع. هذا يتطلب التدخل بطريقة منهجية وعلمية وعملية تبنى على واقعهن واحتياجاتهن الجديدة لضمان استمرار النساء في الحصول على الحقوق ، فالنساء النازحات يجدن أنفسهن في مواجهة أعباء مضاعفة: أولها فقدان الاستقرار والأمان، وثانيها تحمل مسؤوليات إضافية تجاه أسرهن في ظل محدودية الموارد وانعدام شبكات الحماية والدعم.

هذه الدراسة سلطت الضوء على واقع النساء النازحات، من خلال تحليل أوضاعهن المعيشية واحتياجاتهن الأساسية والاستراتيجية ، واستكشاف التحديات التي تواجههن، إلى جانب إبراز أشكال القوة والصمود التي يظهرنها في بيئات النزوح. وتهدف إلى توفير أرضية معرفية تساعد المؤسسات الرسمية والأهلية وصانعي السياسات على تطوير برامج وحلول أكثر استجابة لخصوصية النساء النازحات وضمان حقهن في الحماية والكرامة والمشاركة الفاعلة.

ولا يسعنا هنا سوى تقديم الشكر والعرفان للباحثات د.هديل قزرار و,أ. لمية شلالدة جبرين اللواتي عملن بجدية وبفعالية عالية في ظل ظروف استثنائية وفي مناطق تشتعل بالدمار والقتل والتهجير للحصول على البيانات والمعلومات والقصص من اجل تقديم دراسة نوعية نسوية في ظروف استثنائية واخير نتمنى على كافة الاطراف بان تتعامل بجدية ومسوؤلية لضمان العمل على تحقيق توصيات هذه الدراسة وفقا للمسوؤليات والادوار المناطة بهم .

جدول المتحتويات:

ملخص تنفيذي 6
مقدمة..... 12
الإطار النظري والمنهجي 13
المنهجية 16
صعوبات وتحديات الدراسة 17
الفصل الأول 19
تقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء النازحات في مناطق شمال الضفة الغربية 19
مقدمة
أثر ممارسات الاحتلال من تهجير وتدمير وتطهير عرقي على حياة النساء 20
العنف المباشر أثناء العمليات العسكرية 21
التهجير القسري وفقدان المأوى 21
النساء اللواتي يرأسن أسر 23
الفصل الثاني 25
أبرز التحديات التي تواجه النساء النازحات في مناطق شمال الضفة الغربية..... 25
مقدمة
انهيار منظومة الدخل والاكتفاء الذاتي 25
غياب السكن الملائم كتهديد مباشر للحماية والخصوصية والكرامة الإنسانية 29
الوصول إلى الخدمات الصحية..... 30
فقدان الحق في التعليم للطلبة والطالبات 33
التعرض للعنف وتوسع دائرة المعنفين 35
الفصل الثالث 39
استراتيجيات الصمود والمقاومة من منظور نسوي 39
مقدمة
الفصل الثالث 42
دور المؤسسات في التصدي للإبادة والتهجير القسري 42

مقدمة
المساعدات الرسمية 42
نوعية الطرود الغذائية 44
تمييز وغياب العدالة والشفافية في التوزيع 45
المساعدات غير الرسمية 45
التحديات التي تواجهها المؤسسات في عملها 47
احتياجات المؤسسات للاستمرار في عملها 47
الفصل الرابع 49
الخاتمة والاستنتاجات 49
خاتمة:
الاستنتاجات 50
قائمة المراجع الانجليزية 77

ملخص تنفيذي :

تأتي هذه الدراسة في سياق تصاعد وتيرة الإبادة والتهجير القسري وعنف المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في شمال الضفة الغربية، وتحديداً في محافظات جنين، طولكرم، ونابلس. تشهد هذه المناطق عمليات عسكرية متكررة، واقتحامات، وحصار، وهدم للمنازل، مما أدى إلى موجات متتالية من التهجير القسري للسكان. النساء، بصفتهن الفئة الأكثر ضعفاً في الأزمات، يتحملن العبء الأكبر من تداعيات هذه الأوضاع، حيث تتأثر حياتهن بشكل عميق على مستويات متعددة. إن تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتراجع الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتزايد مخاطر العنف، بالإضافة إلى التداعيات النفسية والاجتماعية للنزوح، كلها عوامل تفرض تحديات هائلة على النساء وعائلاتهن.

تبرز **المشكلة الرئيسية** التي تتصدى لها هذه الدراسة في الفهم المحدود والتوثيق غير الكافي للتجارب والمعاناة المحددة للنساء المهجرات قسراً في هذه المناطق، خاصة من منظورهن الخاص. هناك حاجة ملحة لتسليط الضوء على هذه التجارب لضمان استجابة إنسانية أكثر فعالية وحساسية للنوع الاجتماعي.

فبدون فهم عميق للتحديات التي تواجهها النساء، بما في ذلك أثر التهجير القسري على وضعهن الاقتصادي، وصحتهن الجسدية والنفسية، وتعرضهن للعنف، وحاجاتهن التعليمية، ومدى فعالية المساعدات المقدمة، فإن الجهود الإغاثية قد تفشل في تحقيق أهدافها وتلبية الاحتياجات الحقيقية. لا تحاول الدراسة مجرد التعامل مع الواقع والتسليم به بل تسليط الضوء على أفعال النساء المقاومة للوضع الذي لم يعد طارئاً بل طال أمده مما اضطرهن لإيجاد بدائل للمقاومة والاستمرار في الحياة رغم التحديات.

يهدف هذا الملخص التنفيذي إلى تقديم لمحة موجزة عن الدراسة وأهدافها ومنهجيتها وأبرز النتائج المستخلصة من المقابلات المعمقة مع النساء المتأثرات، لتقديم رؤى عملية يمكن أن توجه الاستجابات المستقبلية.

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والكشف عن التغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء وأسرهن بعد التهجير القسري، بما في ذلك فقدان مصادر الدخل، وتغير الأدوار داخل الأسرة، والاعتماد على المساعدات، وتقييم الأثر على الصحة الجسدية والنفسية، وتوثيق تجارب العنف: رصد أشكال العنف التي تتعرض لها النساء المهجرات قسراً ومصادر هذا العنف. كما تهدف الدراسة إلى تحليل فعالية المساعدات الإنسانية وتقديم توصيات عملية.

تعتمد هذه الدراسة منهجية نوعية وكمية بشكل أساسي. هذا النوع من الدراسات مناسب تماماً لاستكشاف القضايا المعقدة والمتعددة الأوجه، ولفهم التجارب الذاتية والعميقة للأفراد في سياقات معينة. يسمح المنهج النوعي بجمع معلومات غنية وتفصيلية حول المشاعر، والتصورات، والتحديات الشخصية، مما يتيح بناء فهم شامل للمشكلة من منظور الفئة المتأثرة مباشرة.

لتحقيق **أهداف الدراسة** وجمع البيانات النوعية اللازمة، تم استخدام المقابلات المتعمقة وشبه المنظمة كأداة بحثية رئيسية. وقد تم إجراء هذه المقابلات مع النساء النازحات في المناطق المستهدفة. تتميز المقابلات شبه المنظمة بمرونتها، حيث تتبع دليلاً للمقابلة يضمن تغطية جميع المحاور الرئيسية للدراسة (مثل الوضع الاقتصادي، الصحة النفسية، العنف، التعليم، المساعدات)، مع السماح للمحاوَرَة بالتعبير بحرية وتقديم معلومات إضافية غير متوقعة. كما تساهم في التقاط الروايات الشخصية، والتجارب العاطفية، والتفاصيل الدقيقة التي قد لا تتوفر من خلال المسوحات الكمية.

الفئة المستهدفة في هذه الدراسة هي النساء النازحات قسراً والمهجرات من منازلهن في المخيمات نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي غير المسبوقة في شمال الضفة الغربية، وتحديداً في محافظات جنين، طولكرم، ونابلس. تم اختيار هذه الفئة نظراً لكونها من بين الأكثر تضرراً وتهميشاً في سياق الأزمات الإنسانية الراهنة، ولضرورة فهم احتياجاتها وتحدياتها من منظور نسوي يراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية.

كشفت المقابلات مع النساء النازحات عن تداعيات عميقة ومتشابكة للنزوح على حياتهن، ويمكن تلخيص الدلالات والنتائج الرئيسية فيما يلي:

الوضع الاقتصادي المتردي:

تعاني غالبية الأسر النازحة من انهيار اقتصادي شامل. فقد الرجال وظائفهم، خاصة العاملين في الداخل، بينما تراجعت فرص عمل النساء، أو تقلصت ساعات عملهن ودخلهن. هذا الوضع أدى إلى فقدان مدخرات السنين، وتراكم الديون، وزيادة الأعباء المالية على الأسر، مع ارتفاع كبير في تكاليف المعيشة الأساسية (مثل المواصلات، الإيجار، الأدوية). عبّرت النساء عن شعورهن بالذل والاعتماد على الصدقة بعد أن كن يعشن حياة كريمة.

تدهور الصحة النفسية والجسدية:

الجانب الأكثر تأثراً بالتهجير القسري هو الصحة النفسية للنساء وأسرهن. الأرق، القلق، الخوف الدائم، العصبية المفرطة، والعزلة هي أعراض شائعة. العلاقات الأسرية أصبحت متوترة، وتزداد حالات الصياح والسب بين أفراد العائلة. كما أن الوصول إلى الخدمات الصحية صعب، وأحياناً تكون تجربة الحصول على العلاج مصحوبة بسوء معاملة من قبل مقدمي الخدمات، مما يزيد من الضغط النفسي.

انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي:

التهجير القسري والظروف القاسية فاقمت من تعرض النساء للعنف بأشكاله المختلفة. تم توثيق عنف لفظي ونفسي داخل الأسرة (من الزوج أو أهل الزوج)، بالإضافة إلى العنف اللفظي والنفسي من قبل بعض مقدمي الخدمات والمساعدات، والذي يتجلى في الإهانة والتمييز. كما أن الظروف نفسها (الفقر، فقدان الأمن، النزوح المتكرر) تعد شكلاً من أشكال العنف الهيكلي.

قصور في توزيع المساعدات:

أعربت النساء عن عدم رضاهن عن المساعدات، مشيرات إلى أنها غالباً ما تكون غير كافية ولا تلبي الاحتياجات الأساسية والمتنوعة. تتركز المساعدات في الطرود الغذائية، بينما هناك حاجة ماسة للمال لشراء الأدوية، والملابس، ودفع الإيجار، وتوفير الاحتياجات الشخصية. كما لوحظ وجود تمييز في التوزيع و"واسطة" تفقد العملية عدالتها، بالإضافة إلى سوء معاملة من قبل بعض القائمين على التوزيع.

تؤكد هذه النتائج على الحاجة الماسة لاستجابة إنسانية متعددة الأوجه، تشارك فيها جميع الفئات المعنية، وتستند إلى الكرامة، وتراعي خصوصية النوع الاجتماعي، مع إعطاء الأولوية للدعم النقدي، والرعاية النفسية، ومكافحة العنف، وتحسين آليات توزيع المساعدات لضمان وصولها العادل والفعال إلى جميع المحتاجين. كما تدعو الدراسة إلى توحيد الجهود وتجاوز أوجه القصور الحالية من خلال نهج قائم على الحقوق.

Executive Summary:

This study comes in the context of escalating genocide, forced displacement, and settler violence in the Occupied Palestinian Territories, particularly in the northern West Bank, specifically in the governorates of Jenin, Tulkarm, and Nablus. These areas are witnessing repeated military operations, raids, sieges, and home demolitions, which have resulted in successive waves of forced displacement. Women, as the most vulnerable group in times of crisis, bear the heaviest burden of this situation. Their lives are deeply affected on multiple levels. The deterioration of economic conditions, reduced access to basic services, increased risks of violence, and the psychological and social consequences of displacement impose tremendous challenges on women and their families.

This study addresses the limited understanding and insufficient documentation of the specific experiences and suffering of forcibly displaced women in these areas, from their own perspectives. There is a need to shed light on these experiences to ensure a more effective and gender-sensitive humanitarian response. Without a deep understanding of the impact of forced displacement on women's economic situation, physical and mental health, exposure to violence, educational needs, and the effectiveness of provided aid, relief efforts risk failing to achieve their goals and to meet actual needs. The study not only seeks to document the current situation but also highlights women's acts of resistance to conditions that are no longer temporary, but prolonged, forcing them to find alternatives to resist and to continue life despite the challenges.

The purpose of this executive summary is to provide a concise overview of the study, its objectives, methodology, and key findings drawn from in-depth interviews with affected women, in order to offer practical insights that can guide future responses.
The study primarily aims to analyze the economic and social situation, and to uncover the changes that have affected women and their families after forced displacement, including the loss of income sources, shifting family roles, reliance on aid, the impact on physical and mental health, and the documentation of experiences of violence. It also seeks to analyze the effectiveness of humanitarian assistance and provide practical recommendations to different stakeholders.
This study relies mainly on qualitative and quantitative methodology.

Such an approach is particularly suitable for exploring complex, multi-dimensional issues and for understanding the subjective, lived experiences of individuals in specific contexts. The qualitative method enables the collection of rich, detailed information about feelings, perceptions, and personal challenges, allowing for a comprehensive understanding of the problem from the perspective of those directly affected.

To achieve the study's objectives and collect the necessary qualitative data, in-depth and semi-structured interviews were used as the main research tool. These interviews were conducted with displaced women in the targeted areas. Semi-structured interviews offer flexibility: they follow a guide that ensures coverage of all major themes (such as economic conditions, mental health, violence, education, aid) while allowing respondents to speak freely and provide unexpected insights. They also help capture personal narratives, emotional experiences, and nuanced details not available through quantitative surveys.

The target group of this study is forcibly displaced women who were expelled from their homes and are now living in evacuation centers as a result of unprecedented Israeli practices in the northern West Bank, specifically in Jenin, Tulkarm, and Nablus. This group was selected because it is among the most affected and marginalized in the current humanitarian crisis, and because of the urgent need to understand its needs and challenges from a feminist perspective that takes cultural and social specificities into account.
The interviews with displaced women revealed profound and interconnected consequences of displacement
on their lives. The main findings can be summarized as follows:

1. Deteriorating economic conditions:

The majority of displaced families suffer from a complete economic collapse. Men lost their jobs, especially those working inside Israel, while women's job opportunities declined, or their working hours and income were reduced. This situation led to the loss of lifelong savings, the accumulation of debt, and increased financial burdens on families, along with a sharp rise in basic living costs (such as transportation, rent, and medicine). Women expressed feelings of humiliation and dependency on charity after having previously lived with dignity.

2. Deterioration of mental and physical health:

The most affected aspect of forced displacement is the mental health of women and their families. Insomnia, anxiety, constant fear, irritability, and isolation are common symptoms. Family relations have become strained, with increasing shouting and verbal altercations. Access to healthcare is difficult, and sometimes the experience of seeking treatment is accompanied by mistreatment from providers, further compounding psychological stress.

3. Increase in gender-based violence:

Forced displacement and harsh conditions have exacerbated women's exposure to various forms of violence. Verbal and psychological violence within families (by husbands or in-laws) was documented, in addition to verbal and psychological abuse by some aid and service providers, manifested in humiliation and discrimination. Moreover, the conditions themselves (poverty, lack of security, repeated displacement) constitute a form of structural violence.

4. Shortcomings in aid distribution:

Women expressed dissatisfaction with the aid provided, noting that it is often insufficient and fails to meet essential and diverse needs. Assistance is mostly limited to food parcels, whereas there is urgent need for cash to buy medicine, clothes, pay rent, and cover personal needs. Cases of favoritism and unfair distribution were reported, along with mistreatment by some distributors, undermining fairness in the process.

These findings underscore the urgent need for a comprehensive humanitarian response that involves all concerned parties, is grounded in dignity, and incorporates gender sensitivity. Priority should be given to cash support, psychological care, combating violence, and improving aid distribution mechanisms to ensure fair and effective access for all those in need. The study also calls for unifying efforts and overcoming current shortcomings through a rights-based approach.

مقدمة:

تشهد **منطقة شمال الضفة الغربية الفلسطينية** تطورات سياسية وعسكرية متسارعة، أبرزها العمليات الإسرائيلية الأخيرة والمعروفة باسم "الجدار الحديدي"، بالإضافة إلى سياسات التهجير القسري التي ما زالت تؤثر على السكان الفلسطينيين. بدأت العملية في ٢١ يناير ٢٠٢٥، وركزت على مدينة جنين ومخيمها في شمال الضفة الغربية ، وشملت استخدام قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي للقصف من مسيرات وتدمير البيوت باستخدام الجرافات العسكرية، واستخدام القنص والتفجير. أدت هذه العملية إلى تدمير واسع النطاق وسقوط العديد من الضحايا.

التهجير القسري الذي نتج عن العملية العسكرية لا يُعد مجرد نتيجة جانبية للصراع، بل هو جزء من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى إعادة تشكيل الديموغرافيا الفلسطينية. التهجير يأتي ضمن إطار أكبر يشمل هدم المنازل، تدمير البنى التحتية، تدمير النسيج الاجتماعي الفلسطيني، والسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية ويخلق أزمات إنسانية طويلة الأمد كجزء من خطة أوسع لضم الضفة الغربية واستيطانها وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين مما يعتبر القضية الأساسية للهجوم على المخيمات .

العمليات العسكرية الأخيرة أدت إلى استشهاد العديد من الفلسطينيين، وإصابة العشرات بجروح. عمليات القصف والتوغل البري تستهدف المدنيين بشكل مباشر، مما يزيد من معاناة السكان التي كانت مستمرة لعقود طويلة. تعاني النساء بصورة مضاعفة من هذه الإجراءات والممارسات غير المسبوقة. من هنا تهدف هذه الدراسة إلى:

- **تقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء النازحات في مناطق شمال الضفة الغربية، بما يشمل مستوى المعيشة، سبل العيش، والوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية.**

- **تحديد أبرز التحديات التي تواجه النساء النازحات في مناطق شمال الضفة الغربية في الحصول على الخدمات الصحية والنفسية، والتعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية**

html.2134312/https://www.maannews.net/news
159528/https://www.alquds.com/ar/posts

- **تحليل الفجوات في الخدمات المقدمة لهن من مختلف الجهات الرسمية والاهلية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وتحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين لتلبية احتياجاتهن بشكل أفضل.**

- **قياس مستوى الحماية المتوفرة للنساء النازحات، بما يشمل الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له.**
- **استكشاف الفرص المتاحة لتمكين النساء النازحات اقتصاديًا واجتماعيًا وتعزيز دورهن في المجتمع المحلي.**

- **تقديم توصيات عملية لتعزيز الاستجابة لاحتياجات النساء النازحات، وتطوير السياسات والبرامج التي تسهم في تحسين أوضاعهن وتحديد أدوار المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المحلي في الاستجابة**

الإطار النظري والمنهجي:

اعتمدت الدراسة على منظور نسوي تحرري يحلل أثار عنف الاحتلال وممارساته كعنف منظم وحرمان منهجي طويل الأمد، وتراتبي وإحلالي يهدف إلى إلغاء الوجود الفلسطيني والهوية الفلسطينية وتحويل المعاناة اليومية إلى مبرر للتهجير القسري وتفريغ الأرض من ساكنيها وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال القضاء على المخيمات، وعلى مقدمي الخدمات للاجئين وعلى رأسهم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأنروا. على مدار عقود طويلة من الاحتلال كانت سياسات القمع تهدف إلى إسكات الصوت الفلسطيني ولكن ومنذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وربما قبلها بعدة شهور في نابلس وجنين والشيخ جراح في القدس بات الاحتلال يمارس سياسة "التحكم في الموت"، وليس فقط في تنظيم الحياة. في الحالة الفلسطينية، فالاحتلال الإسرائيلي يمارس "سيادة استعمارية" حيث يقرّر من خلالها وعبر أدواته العسكرية والقانونية، من يستحق الحياة ومن يُترك ليواجه الموت أو "العيش في ظل الموت".

Achille Mbembe – "Necropolitics" (2003) "The ultimate expression of sovereignty resides, to a large degree, in the power and the capacity to dictate who may live and who must die."

فالاحتلال من خلال ممارساته في مخيمات شمال الضفة الغربية لا يكتفي بإنتاج الموت المباشر، بل يفرض على النساء الفلسطينيات، ظروفًا معيشية تجعلهن يعشن في حالة "موت مؤجل مثل الحصار، الفقر، وانعدام الأمن الصحي والغذائي. حيث تعيش النساء الفلسطينيات بين قصف لا يُقتل فقط، بل يُميت الحياة ذاتها؛ وبين انتظار دائم، وقلق مستمر، ومسؤوليات تتضاعف في غياب الأمن. بل يتم أيضا التحكم في الحياة بعد الموت حيث تقمع جنازات الشهداء، وتمنع النساء من وداع أحبتهن.

العمليات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على مخيمات شمال الضفة الغربية مثال واضح على سلطة "الثاناتو" بما في ذلك القتل ممنهج من خلال اجتياحات تشمل عمليات قنص وإعدامات ميدانية، وتفجير بيوت على رؤوس ساكنيها، وهدم كامل للبنية التحتية منع سيارات الإسعاف، ضرب محطات الكهرباء والماء.

كما تستخدم الدراسة منظور نسوي فلسطيني تقاطعي يدرك تداخل القمع الوطني والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، وبالتالي تداخل طبقات القهر والاضطهاد ضد النساء الفلسطينيات. القضية لا تتركز فقط على أن النساء يتحملن أعباء إضافية بما في ذلك الاعتناء بالجرحى أو من يُحرمون من العلاج، وحماية المجتمع والأطفال من الصدمات النفسية بل الأمر يتعدى ذلك إلى واقع أصبحت فيه إدارة الحياة اليومية شبه مستحيلة في شروط أقرب **لـ"الاحتضار المجتمعي**. إن التحكم الإسرائيلي في الحياة اليومية الفلسطينية، وخاصة على النساء، يجعل من البيولوجيا أداة سياسية؛ يُقرَّر عبرها من يستحق النجاة ومن يجب أن يتآكل ببطء.

إحدى أهم نقاط التحليل النسوي الفلسطيني هي أنّ «أجساد النساء الفلسطينيات وجنسانيّتهن تُستهدف بشكل ممنهج كجزء من "منطق الإجلاء" والإبادة العرقية اللذين يعتمدهما المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي"

تسلط سهاد ظاهر-ناشف ونادرة شلهوب-كيفوركيان الضوء على كيف تستهدف ممارسات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي أجساد النساء الفلسطينيات، فعلياً من خلال عنف مباشر سواء في فترات قمع أو مواجهات عسكرية ومجازياً عبر استراتيجيات استعمارية تتضمن السيطرة واستنزاف الجسد كرمز لربط الأرض والجنس ترى الباحثتان أن هذه الانتهاكات للجسد والفلسطينية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاستيلاء على الأرض، وتُعد جزءًا من البنية اليومية للاحتلال،

Nadera Shalhoub-Kevorkian, “Palestinian Feminist Critique and the Physics
“of Power: Feminists Between Thought and Practice

التي **تُخفي اعتداءاتها** حتى تتكشف في ذروة التصعيد.
أي أن القمع والعنف الجنسي والجسدي يمارس يوميا من خلال ممارسات شرطية، تفتيشات مهينة، وتحكّم بالحركة، ما يشكّل إرهابًا يوميًا لا يُسجّل غالبًا وفي أوقات التوتر الشديد مثل الحرب الحالية على مخيمات شمال الضفة الغربية تتوّسع هذه الانتهاكات لتشمل اعتداءات جسدية ونفسية أكثر وضوحًا على النساء الفلسطينيات
الجسد الفلسطيني **(وخاصة جسد النساء)** يشكل مساحة مستهدفة من قبل آلة الاحتلال، رمزياً ونفسياً ما يدعم السيطرة على المجتمع الفلسطيني. وهذه السيطرة ليست طارئة، بل هي جزء من قوات الاستعمار اليومية، وتتصاعد في لحظات الصراع لتفضح طبيعتها القمعية بشكل أكثر وضوحًا
يعتمد التحليل النسوي الفلسطيني للواقع في مخيمات شمال الضفة الغربية على تفكيك العلاقة بين الاحتلال كمنظومة استعمارية استيطانية، والبنية الأبوية التقليدية التي تهيمن على المجتمع الفلسطيني. من هذا المنظور، فإن النساء لا يُنظر إليهن فقط كضحايا للعنف، بل كفاعلات داخل سياقات معقدة من الهيمنة والسيطرة والمقاومة.

يرتكز هذا التحليل على مفاهيم أساسية مثل:
"العنف المركّب" الذي يجمع بين العنف الاحتلالي **(الاعتقال، القتل، التهجير، التقييد الجغرافي)** والعنف البنيوي الاجتماعي **(التهميش، القمع الأسري، انعدام التمثيل السياسي)**. ويشير إلى أن أي محاولة لفهم واقع النساء يجب أن تأخذ في الاعتبار تقاطع هذه العوامل.

تُنتِج المخيمات الفلسطينية ما يُعرف بـ"الفضاء القهري"، وهو مصطلح تصفه الباحثات الفلسطينيات كمكان يتشكل فيه الضغط النفسي والاجتماعي بشكل دائم، لكنه في ذات الوقت يتيح إمكانيات للصمود وإعادة تشكيل الذات. في هذا الفضاء، تُضطر النساء إلى خلق استراتيجيات مقاومة داخلية، تُعيد بناء علاقات القوة والمعنى في حياتهن، من دون الاعتماد على الدولة أو المؤسسة الذكورية التقليدية إلا أننا منذ بداية عملية "السور الحديدي نرى تدميرا ممنهجا" لهذا الفضاء وتترك النساء لتعاني من ذوبان النسيج المجتمعي والحاضنة الشعبية للهوية التي كان يشكلها المخيم.
يؤكد هذا التحليل على مركزية الجسد النسوي كحيز سياسي. فالممارسات التي يتعرض لها جسد المرأة كالتفتيش، التحرش، الاقتحام الليلي ليست مجرد انتهاكات فردية، بل أدوات استعمارية تهدف إلى إذلال المجتمع بأكمله. وفي

سهاد ظاهر-ناشف ونادرة شلهوب-كيفوركيان، "الرغبات الجنسية في آلة الاستعمار الإسرائيلية الاستيطانية"، دراسات فلسطينية،١٠٤، (خريف ٢٠١٥) ، ص١٣٢

المقابل، فإن خروج النساء إلى الشارع، أو توثيق الانتهاكات، أو حتى الإصرار على الحياة، يُعدّ إعادة تعريف للفضاء العام من زاوية نسوية مقاومة.
كما يُسلّط التحليل النسوي الضوء على كيفية تغيّر أدوار النساء في المخيمات بفعل الظروف، وكيف أن قيام النساء بدور المُعيلة، والمنظمة المجتمعية، والمربية، والمُدوِّنة، يُسهم في إعادة صياغة موقعهن داخل الخطاب الوطني، بعيدًا عن التمثيلات الذكورية التقليدية للبطولة والتضحية.
هذا التحليل لا يفصل بين التحرر الوطني وعدالة النوع الاجتماعي، بل يرى أن المشروع التحرري الفلسطيني لا يكتمل إلا بتفكيك البُنى الذكورية الموروثة، والاعتراف بتجارب النساء كجزء أصيل من النضال الجمعي. ومن هنا، يتجاوز التحليل النسوي الأطر التقليدية للمقاومة، ليُقدّم رؤية شاملة تربط بين الحرية، الكرامة، والتحوّل المجتمعي.

المنهجية:

ركزت الدراسة على النساء النازحات قصراً من ثلاث مخيمات في شمال الضفة الغربية وهي مخيم جنين الذي تأسس عام **1953**، ويُعد من أكبر المخيمات في الضفة الغربية، ويُعرف بدوره التاريخي في المقاومة الفلسطينية. تعرض مخيم جنين في العقدين الأخيرين لعمليات عسكرية متكررة، أبرزها في **2002**، و**2023**، و**2024**،و **2025**. ويشهد المخيم عمليات اقتحام شبه يومية، مما ترك أثرا طويلا على الحياة اليومية، خاصة للنساء والأطفال.

أما مخيم طولكرم الذي تأسس عام **1950**، ويضم حوالي **20** ألف لاجئ فقد واجه مؤخرًا سلسلة من الاجتياحات الإسرائيلية خاصة في **2024–2025**، ترافقت مع تدمير بنى تحتية واعتقالات جماعية، وتعاني نساؤه من محدودية الوصول للخدمات الصحية والتعليمية، وتزايد الفقر والبطالة.
أما مخيم بلاطة (نابلس) الذي يعد أكبر مخيمات نابلس، ويُعرف بكثافته السكانية العالية وسوء البنية التحتية ويتعرض لتضييق أمني مستمر، وعمليات عسكرية متكررة تسفر عن شهداء ومعتقلين، بينهم نساء، وتواجه النساء في بلاطة تهديدات مستمرة تتعلق بالإخلاء القسري، والهدم، والاعتداءات أثناء المداهمات الليلية.

التركيز على هذه المخيمات لشدة وعنف الاحتلال لا ينفي أن النساء الفلسطينيات في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية تعاني بدرجات متفاوتة في شدتها، وأمام هجمة شرسة تسعى لإنهاء الوجود الفلسطيني على أرضه.

ارتكزت منهجية الدراسة على أدوات متعددة، شملت:

مراجعة أدبية ولقاءات تحضيرية لإعداد أدوات بحث ملاءمة، حيث قام فريق البحث بإعداد دراسة سابقة حول احتياجات الحماية في مخيمات الضفة الغربية وتم الاستفادة من هذه الدراسة التي أوضحت أن هناك الكثير من الفجوات التي لا يمكن تغطيتها في الوضع الحالي بسبب نقص الإمكانيات.

مقابلات فردية معمقة مع نساء نازحات (غالبيتهن متزوجات ولديهن أبناء)، تم عقد **7** مقابلات في جنين، و**7** مقابلات في طولكرم و**5** مقابلات في نابلس. تمت المقابلات شخصياً حيثما أمكن وعبر الهاتف أو زووم عندما تعذر اللقاء الأول. تم اختيار النساء بترشيح من المؤسسات ووفقا لتجربة التهجير وبحيث يغطين مجالات الهشاشة التقاطعية
(ذوات إعاقة، مسنات، ومعيلات أسر، عاملات في القطاع غير الرسمي)

مجموعات بؤرية نظمت وجاهياً في محافظة جنين وطولكرم ونابلس، من خلال التنسيق مع مؤسسات عاملة في المجال مثل مدرسة الأمهات وجمعية نجوم الأمل.
219 استبيانات إلكترونية وُزعت عبر منصات التواصل ووسائل الاتصال المجتمعي منها. تم اللجوء للاستبيان الإلكتروني بسبب صعوبة الوصول للنازحات المنتشرات في أنحاء الضفة الغربية، وتمت مشاركته مع نساء باستخدام قوائم المؤسسات التي على تواصل مع النازحات والمهجرات قسراً.

صعوبات وتحديات الدراسة:

شهدت الدراسة الكثير من الصعوبات تحديدا بسبب استمرار العنف الممنهج ضد المخيمات، واستمرار حالات النزوح المتكرر إلى مناطق متفرقة من الضفة الغربية، وانتشار الحواجز، واستمرار الاقتحامات العسكرية للمناطق المستهدفة، والتي تحد من الحركة والتواصل الجغرافي مما زاد من صعوبة جمع البيانات والمقابلات والمجموعات البؤرية.

الاقتحامات العنيفة لطولكرم على مدار أسبوعين متواصلين مما أخر جمع المعلومات من طولكرم. في نابلس حدث اقتحام عسكري للمدينة أثناء عقد المجموعة البؤرية مما حد من وصول جميع النساء المشاركات، وأثر على جو اللقاء الذي اتسم بالتوتر والقلق الشديد على أفراد الأسرة.

لم تعد الصعوبة فقط في التواصل الجغرافي بل أيضا في التواصل المجتمعي والإنساني حيث تعيش المدن الفلسطينية في معازل مغلقة ومحكمة الإغلاق ببوابات ونقاط تفتيش، يجعل من العمل البحثي نفسه عمل مقاوم. في جميع المقابلات وجود الحواجز والبوابات أعاق من إمكانية الوصول للنساء أو وصول النساء لنقاط اللقاء. في الكثير من المرات تأخر الفريق في الوصول إلى مكان اللقاء وفي إحدى المرات تأخر الفريق ٤ ساعات في طريق العودة.

بسبب صعوبات الحركة تم اللجوء للاستبيان الإلكتروني وعلى الرغم من وجود صعوبات تتمثل في عدم قدرة بعض النساء على تعبئة الاستبيان الالكتروني واحتياجهن لمساعدة، إلا أن المشكلة الأكبر تمثلت في عدم قدرة النساء على اخراج أدواتهن معهن، مثل الهواتف المحمولة وغيرها.

لم تظهر حالات رفض للمقابلات وإن كانت العديد من النساء اللواتي تمت مقابلتهن رفضن التعريف بأسمائهن، وفضلن الحديث بدون ذكر التفاصيل التعريفية التي قد تكشف هوياتهن.

لعل الصعوبة الأكبر كان هناك فقدان الأمل في جدوى الدراسات والاجابة على استبيانات، وشعور بالعجز أن المؤسسات لا تقدم لهن شيئاً ذا معنى، وأن احتياجاتهن أكبر من

الفصل الأول :

تقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء النازحات في مناطق شمال الضفة الغربية:

لا يمكن فهم واقع النساء في مخيمات جنين، طولكرم، ونابلس دون التوقف عند السياق الجغرافي والاجتماعي والسياسي الذي يحدد ظروف الحياة اليومية داخل هذه المخيمات. فالمخيمات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تُعد من أكثر المناطق استهدافًا من قبل الاحتلال الإسرائيلي، نتيجة موقعها الجغرافي القريب من "**الخط الأخضر**" وكجدار يمنع التوسع الاستيطاني واسع النطاق ومصادرة الأراضي، وكثافتها السكانية واكتظاظ الأحياء وضيق الشوارع والأزقة الذي شكل حاجزاً أمام الاقتحامات العسكرية المتواصل، وترابط أهلها بسبب وحدة التاريخ والانتماء والمعانة وارتباطها بتاريخ المقاومة الفلسطينية، وحضورها السياسي والاجتماعي النشط. حتى لو غادر أبناء وبنات المخيم للسكن أو الزواج ـو التعليم في مناطق أخرى، يظل المخيم ساكناً في داخلهم ويشكل هوية لا يمكن التخلي عنها. وجود الأونروا كمزود لخدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية يضيف إلى خصوصية المخيمات الفلسطينية وتجعل من قضية اللاجئين وحق العودة قضية حية لا تتلاشى مع وجود الجيل الثالث أو الرابع من اللاجئين. جميع هذه القضايا وغيرها تجعل من تصفية المخيمات قضية سياسية بامتياز.

ينعكس هذا الواقع بشكل مباشر على النساء، اللواتي يعانين من تبعات القصف، الاجتياحات، التهجير، الحصار، والتمييز داخل المجتمع. العنف العسكري الممارس من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في مخيمات شمال الضفة الغربية، وتحديدًا في جنين وطولكرم ونابلس، لا يُمثّل فقط تهديدًا وجوديًا، بل يُحدث شرخًا عميقًا في النسيج الاجتماعي والمعيشي للنساء الفلسطينيات. فالنساء، بصفتهنّ المسؤولات عن رعاية الأسرة، والمتضررات من التهجير والاعتقال وفقدان الأحبة، يواجهن أشكالًا متعددة من العنف، تتقاطع فيها أدوات الاحتلال مع البنية الأبوية المجتمعية. تتميز مخيمات الضفة الغربية بنسيج اجتماعي مركب، يقوم على روابط قرابة قوية، وعلاقات مجتمعية متشابكة، تشكلت بفعل اللجوء، والتهجير القسري، والمقاومة. النساء في هذا السياق يقمن بدور محوري، سواء في الحفاظ على تماسك الأسرة أو في المشاركة المجتمعية، لكن هذا النسيج لا يعمل في فراغ، بل يتأثر بالاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى تفكيكه عبر سياسات متعددة.

شهدت السنوات الأخيرة تصعيدًا غير مسبوق في الاستهداف العسكري للمخيمات، وخصوصًا جنين وطولكرم، ضمن ما سُمّي أو "السور الحديدي" الإسرائيلي. استخدمت قوات الاحتلال خلال هذه العمليات الطائرات المسيّرة والمسلحة، والجرافات العسكرية لهدم الطرق والبنية التحتية، والقصف المباشر للمنازل، ما أدى إلى تهجير آلاف العائلات.

يعتمد الاحتلال الإسرائيلي سياسات إبادة ممنهجة في المخيمات تهدف إلى تفكيك النسيج الاجتماعي من خلال الاقتحامات الليلية المتكررة التي تهدف لبث الرعب المستمر، والاعتقالات الإدارية بما في ذلك النساء، أحياناً دون تهم واضحة. كل هذه السياسات تتقاطع مع كون المخيمات "أماكن معاقبة جماعية" لسكان يُعتبرون مقاومين بصورة افتراضية، مما يزيد من تهميش النساء بوصفهن "ضحايا مزدوجات".

أثر ممارسات الاحتلال من تهجير وتدمير وتطهير عرقي على حياة النساء

وُثّق في **2024-2025** مقتل أكثر من **60** امرأة وطفل في جنين وحدها، وتدمير واسع للبنية التحتية بما في ذلك المنازل والمدارس. خلال العمليات المتواصلة في مخيمات شمال الضفة الغربية تشير التقديرات إلى وجود **40-50** ألف نازح ونازحة من أصل **76** ألف شخص، في جنين وطولكرم . البعض لجأ إلى أماكن نزوح محددة مثل معهد المعلمات أو الجامعة الأمريكية ولكن الغالبية العظمى ذهبوا لبيوت أقرباء أو أصدقاء في جميع أنحاء الضفة الغربية حيث قدم بعض المواطنين شققاً وبيوت للإقامة، مما يجعل متابعة أوضاعهم كمجموعة سكانية أمر في غاية الصعوبة.

west-bank-299-https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update
مؤسسة أطباء بلا حدود بيان صحفي بتاريخ 24 مارس 2025

العنف المباشر أثناء عمليات الإبادة:

وثقت منظمات حقوقية استهداف النساء مباشرةً خلال عمليات الاقتحام، سواء بالقتل أو الإصابة أو الترويع. على سبيل المثال تم توثيق مقتل الشابة سندس الشلبي (٢٣ سنة) والحامل في شهرها الثامن في مخيم نور شمس بطولكرم في إبريل ٢٠٢٥ نتيجة قصف على سيارة زوجها مما أدى إلى مقتلهما والجنين الذي تحمله.

تزامن التهجير مع قصف وهدم غير متوقع للبيوت. الكثير من العائلات أجبرت على المغادرة دون أن تأخذ احتياجاتها الأساسية. إحدى المشاركات قالت: "لأن الناس خرجوا فجأة وتركوا جميع احتياجاتهم في منازلهم ولم يتوقعوا ان تهدم منازلهم على سبيل المثال تركت اللابتوب وعدسة مكبرة خاصة ونظارة ناطقة، ولكن لم أتوقع البيت ينهدم فراحت اغراضنا بالهدم وهيك غالبية الناس"
تم اخراج الناس من بيوتهم وتدميرها وعندما حاولت النساء العودة للبيت لإحضار بعض الأغراض تم احتجازهن. قالت إحدى المشاركات "السيدة التي تحاول الدخول للمخيم لجلب الأغراض يحجزوها ساعات طويلة."

التهجير القسري وفقدان المأوى:

تنوعت أماكن الإيواء التي نزحت لها العائلات من مراكز إيواء جماعية مثل المساجد والمدارس، وسكن الجامعة الأمريكية في جنين، أو النزوح لبيوت أهل أو أصدقاء، أو إلى شقق الي قدمها المواطنين للإقامة فيها، كنوع من التضامن الاجتماعي.
هذا الأمر يعني تعدد دور الجهات التي قدمت مساعدات إيواء مثل الأونروا والمؤسسات الرسمية (الوزارات والبلديات والمجالس القروية) ومنظمات المجتمع المدني ودور العائلات كاطار حامي في حل توفر نسب بسبب تدمير المنازل، اضطرت مئات العائلات – كثير منها ترأسها نساء – للانتقال إلى مناطق أكثر هشاشة، مما فاقم انعدام الأمن الغذائي والصحي والنفسي. وأُجبرت بعض النساء على العيش في أماكن لجوء مؤقتة، أو التنقل بين

/https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/palestine-state-of/report-palestine-state-of
https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/israeli-soldiers-shot-and-killed-pregnant-woman-used-her-relative-human-shield-and-killed-another-woman-when-they-blew-her-front-door

أقارب، مما عرّضهن لقيود اجتماعية مضاعفة، وأدى لإضافة أعباء إضافية مثل العمل الرعائي غير مدفوع الأجر. استشهد منذ يناير ٢٠٢٥ ٦٠١ شخص منهم ١٣ امرأة و١٠٥ أطفال و٥ طفلات.

الموقع	شهداء (نساء)	منازل دُمّرت كليًا	منازل تضررت جزئيًا	نساء رئيسات أسر (تقريبي)
مخيم جنين	غير محدد	**~600**	بنية تحتية مدمرة	غير موثقة رسميًا
مخيم طولكرم ونور شمس	امرأتان ضمن ١٣ شهيدًا	**396**	**2,573**	زيادة ملحوظة
مخيم نابلس (عسكر)	غير محدد	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
مخيم بلاطة	امرأة مسنة	عشرات المنازل	**200** منزل	غير متوفر

المصدر: وسائل إعلام مختلفة وبيانات من مؤسسات الأمم المتحدة والأونروا

هجرت النساء ليس مرة واحدة بل عدة مرات. احدي المشاركات في البحث والتي تعاني من إعاقة بصرية قالت أنها نزحت عدة مرات (**3-4** مرات) لتبقى مع عائلتها في بيوت أخواتها المتزوجات ولكن انتهى بها الأمر إلى سكن الجامعة الأمريكية في جنين. تقول أن المكان غير ملائم لها كامرأة من ذوات الإعاقة "**المنطقة مختلفة.** زاد من أعباءي وتحملي لأنني من ذوي الإعاقة وساكن على الطابق الثالث"

بيّنت النساء المشاركات في الدراسة أن التهجير القسري لم يكن مجرد انتقال جغرافي، بل مثّل انقطاعًا قاسيًا في مسار الحياة الاقتصادية للأسر، وزيادة في أعباء العمل الرعائي غير مدفوع الأجر. فقدت معظمهن، ومعهن أفراد أسرهن، مصادر الدخل التي كانت تُمكّنهن من تلبية الاحتياجات الأساسية. لقد أفضى التهجير القسري إلى حالة من التدهور الاقتصادي الحاد، دفعت بالنساء إلى البحث عن بدائل للبقاء، مثل التوجه نحو المؤسسات الإنسانية أو المجالس المحلية أو اللجان أو بعض المؤسسات الاهلية للحصول على مساعدات غذائية أو مالية، والبحث عن أي مصادر مادية تساعدهم في تخطي الأزمة الحالية.

أشارت النساء أيضا إلى إشكاليات مراكز الايواء المشتركة التي لا يستطعن فيها نشر الملابس، أو استخدام الحمامات المشتركة، بالإضافة للمشاكل الاجتماعية التي تنشأ عن الاحتكاك المتواصل وضيق الأماكن. إحدى النساء قالت:

"مشتاقة لابني فهو يظل مع الرجال، ولا يأتي حيث تقيم النساء، ولو رأيته في الشارع لا يمكنني احتضانه أو تقبيله."

سكنت العديد من الأسر في سكنات الجامعة الأمريكية في جنين، وهي سكنات معدة لطالب واحد ولا تكفي أسرة، وخاصة الأسرة التي لديها أطفال، وهي سكنات بعيدة عن الأسواق ومؤسسات التعليم والصحة، بدون مياه صالحة للشرب. في المخيمات لم يكن الناس يدفعون ثمن فاتورة الكهرباء والماء ولا مواصلات والآن تجد الأسر نفسها مسؤولة عن كل هذه الأشياء في ظل أوضاع اقتصادية صعبة.

النساء اللواتي يرأسن أسر

إن رئاسة النساء للأسر في مخيمات جنين ونابلس وطولكرم ليست حالة هامشية، بل باتت ظاهرة اجتماعية تستدعي تدخلًا متكاملًا يربط بين الإغاثة الطارئة والحماية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة حول الزيادة في عدد الأسر التي ترأسها نساء إلا أنه من الملاحظ وفق المقابلات والاستبيانات المختلفة ازدياد عدد النساء اللواتي أصبحن يقدن أسرهن في ظل غياب المعيل الذكر بسبب الاستشهاد أو الاعتقال أو التهجير القسري.
تتعدد أنماط الأسر التي ترأسها نساء في المخيمات، وتشمل أرامل فقدن أزواجهن خلال الاجتياحات أو القصف، زوجات معتقلين لفترات طويلة ومعتقلين جدد، نساء مطلقات أو منفصلات بسبب التوتر الأسري أو الظروف الاقتصادية، نساء يرعين إخوة أو أبناء نتيجة غياب الوالدين، ونساء أزواجهن عاجزون صحيًا أو نفسيًا. غالبًا ما تكون هذه الأسر ممتدة أو نووية، وتعاني من هشاشة مضاعفة نظرًا للفراغ الناتج عن غياب المعيل الذكر.
ترتبط رئاسة النساء للأسر بشكل وثيق مع التدهور الاقتصادي، ويتجلى ذلك في انخفاض دخل الأسرة بعد فقدان مصدر العيش الأساسي، صعوبة حصول النساء على فرص عمل ثابتة في ظل القيود المجتمعية والبيئة المحدودة في المخيمات، والاعتماد الكبير على المساعدات الإغاثية غير المنتظمة، وتعرض النساء للاستغلال الاقتصادي والعنف المرتبط بالفقر.

تواجه النساء المعيلات عبئًا مزدوجًا يجمع بين إدارة شؤون الأسرة اليومية وتقديم الدعم النفسي والتربوي للأطفال، خصوصًا في ظل الخوف وعدم الاستقرار، ومواجهة العنف المجتمعي أو الاقتصادي. رغم صمود العديد من النساء، إلا أن السياق العام يزيد من هشاشة هذه الأسر، في ظل غياب بنى دعم مستدامة، واستمرار الاعتداءات، وتكرار النزوح حيث تشير المقابلات إلى أن النساء المعيلات يصنّفن من أكثر الفئات احتياجًا للمساعدات، خاصة الطرود الغذائية، الرعاية الطبية، والدعم النفسي.

الفصل الثاني:
أبرز التحديات التي تواجه النساء النازحات في مناطق شمال الضفة الغربية

الحواجز العسكرية وجرافات الاحتلال يقطع طرق التنقل بين المدن والمخيمات ويؤدي للتهجير القصري وتغيير مكان الإقامة للنساء مما يعني فقدان الاستقرار الاجتماعي والنفسي، وانقطاع عن الخدمات الأساسية (الصحية، القانونية، التعليمية، النفسية) وصعوبات اقتصادية متزايدة خاصة إذا كنّ المعيلات الوحيدات، وفقدان شبكات الدعم المجتمعي مثل الجارات، العائلة، الروابط النسوية المحلية، وانكشاف النساء لمخاطر جديدة مثل الاستغلال، والتحرش، والعزلة اجتماعية. ممارسات الاحتلال تعيق وصول النساء للخدمات الصحية والولادة والتعليم. في نفس الوقت توقفت الكثير من المؤسسات الصحية والتعليمية في المخيمات عن العمل بفعل الدمار أو انقطاع الكهرباء والمياه. النساء، بصفتهن مقدمات رعاية أساسيات، يتحملن العبء الأكبر في تعويض غياب هذه الخدمات، مما يضاعف من الضغط النفسي والاجتماعي عليهن. هناك آثار مباشرة على الخدمات مثل السكن والصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية وفيما يلي بعض هذه الآثار كما تم رصدها أثناء البحث.

انهيار منظومة الدخل والاكتفاء الذاتي

أثر الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني وعلى وضع النساء الاقتصادي هو أثر واضح وشديد، فتقييد حرية الحركة يمنع النساء من الوصول إلى فرص العمل أو الانخراط في مشاريع إنتاجية، وتدمير المنشآت الاقتصادية المحلية، مثل الورش والمحال الصغيرة التي قد تكون مصدر رزق لنساء، وتحول عدد من النساء إلى معيلات أسر بسبب استشهاد أو اعتقال الأزواج، ما يضع عليهن عبئًا اقتصاديًا ونفسيًا مضاعفًا، وازدياد الاعتماد على المساعدات الإنسانية، ما يهدد الاستقلالية الاقتصادية للنساء. ٦٢٪ من العينة التي استجابت لأسئلة المساح أفدن أن دخلهن أقل من ١٠٠٠ شيكل شهرياً، و٢٣٪ دخلهن بين ٥٠٠ و١٠٠٠ شيكل، و ١٥٪ فقط دخلهن أكثر من ١٠٠٠ شيكل.

أكدت الغالبية ممن تمت مقابلتهن من النساء او المؤسسات ذات العلاقة، بأن مصادر الدخل السابقة، كالعمل المنزلي، والمياومات، والوظائف البسيطة، وحتى تحويلات أفراد الأسرة العاملين في الداخل المحتل، قد توقفت بشكل شبه كلي. كثير من النساء كنّ فاعلات اقتصادياً من خلال أعمال مثل تنظيف المنازل، التصنيع الغذائي، تنظيم المناسبات، أو

بيع المنتجات المنزلية، او العمل في مجال الخدمات في المراكز والمحلات التجارية، لكنّ التهجير القسري أدى إلى تعطيل تلك الأنشطة تمامًا. كذلك، توقّف أزواجهن عن العمل بسبب تدمير الممتلكات، أو عدم القدرة على الوصول إلى أماكن العمل، أو تقلّص فرص التشغيل، أو إلغاء تصاريح العمل .
تعاني النساء وأسرهن من تدهور كبير في الوضع الاقتصادي نتيجة التهجير القسري. فقد العديد من الأزواج والذكور في الأسرة وظائفهم، مما أدى إلى فقدان مصادر الدخل وزيادة الأعباء المالية على النساء. مما قالته النساء في المقابلات

- **"وضعنا الاقتصادي مآساة".**
- **"انا طول عمري بشتغل وبحوش على شان ابني بيت الي ولأولادي بالاخر كل تعبنا راح وصفيت خسران كل شيء".**

- **"الرجال عاطلين عن العمل / اليوم تغير الدور واصبح غير قادر على جلب احتياجات الاسرة".**

- **"النساء كانت تعمل بوظائف اليوم نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية تأثرت فرص العمل واصبح هناك تقليص لساعات العمل وللدخل المالي".**

- **"فقدنا بيتنا ، على الأقل كان لي غرفة ادخل بالليل انام فيها انا وولادي اليوم ما ظل شيء كان جوزي يشتغل نوكل ونشرب صح ما كنت اشوف مصاري بس نوكل ونشرب اليوم تحت الصدقة".**
- **"زوجي موظف ولكن ما تغير هو زيادة التكاليف على سبيل المثال المواصلات الحركة الادوية العلاج كله اصبح بده مصاري سابقا كان متوفر".**

فقدت مصادر الدخل الاسري

أنا امرأة نازحة من مخيم نور شمس، أم لثلاثة أطفال صغار، أكبرهم عمره ٦ سنوات وأصغرهم لا يتجاوز السنة. قبل النزوح، كانت حياتنا بسيطة لكنها مستقرة. زوجي كان يعمل داخل الخط الأخضر، وكنا نسدد أقساط بيتنا شيئًا فشيئًا. لم نكن نملك الكثير، لكن كان لدينا ما يكفينا لنشعر بالأمان والكرامة،نلبي احتياجات اسرتنا واولادنالم نحتاج الى احد.

ثم جاء العدوان على المخيم ، وفقد زوجي عمله. تراكَمَت الديون، وخسرنا بيتنا، واجبرنا على النزوح. اليوم نعيش في غرفة واحدة داخل سكن المعلمين. الحمامات مشتركة، وغير كافية. مجرد الذهاب إلى الحمام صار فعلًا علنيًا جميع النازحين يعلمون عن وجود الواحد بالحمام، والنساء ينتظرن أحيانًا بالساعات لقضاء حاجتهن. لان ظرف السكن لا يسمح، فقدنا أدنى درجات الخصوصية.

الوضع الصحي أيضًا تغيّر. زمان، في المخيم، كانت الأونروا توفّر لنا الدواء والرعاية بسهولة. اليوم نحاول الوصول إلى العلاج من خلال تنسيق مع بلديات ومستشفيات، لكن الطريق صعب، والخدمة محدودة. النظام تغير علينا فجأة.

أنا وزوجي الان لا نعمل. لم نعد نملك دخلًا، وكل ما نبحث عنه اليوم هو وسيلة لإطعام أطفالنا. أتوجه للبلدية واللجنة الشعبية طلبًا للمساعدة، لكن التوزيع غير عادل. المساعدات مكررة: عدس، سكر، علب بندورة. لا خضار، لا لحوم. نأكل الدجاج فقط عندما أزور بيت أهلي.

ما يؤلمني أكثر هو التمييز. سلفتي تسكن بجانبي، لكنها حصلت على مساعدات أكثر لأنهم يعتبرون عائلتي "غير مرضي عنها". لا شيء يوزَّع بعدل، وهناك فساد ومحسوبيات، خصوصًا لمن لهم علاقات بالسلطة أو بمعارف داخل اللجان.

المجتمع تغيّر. الناس خائفة، صارت العلاقات متوترة، والمجتمع منقسم. النساء يتعرضن للعنف بكل اشكاله وخاصة النفسي واللفظي والاستغلال، لكنهن لا يتكلمن خوفًا من فقدان أي دعم بسيط. فقط حين نكون بين بعضنا، نتحدث عن العنف الذي نواجهه.

أعرف أن هناك مؤسسات تحاول، مثل جمعية النجدة ونجوم الأمل، لكن معاناتنا أكبر من قدرة أي جهة وحدها. نحن بحاجة لمن يسمعنا، ويعيد لنا حقوقنا الأساسية: عودتنا الى بيوتنا نحن أجبرن على الرحيل منها بدون وجه حق، الأمان، الكرامة، والغذاء.أنا اليوم لا أطلب شفقة. أطلب فقط حياة ممكنة.

أدى هذا الانهيار إلى حالة **"انكشاف اقتصادي"** خطير، إذ أُجبرت الأسر على استهلاك ما تبقّى من مدخرات بسيطة، أو الاعتماد على شبكات المساعدات، دون وجود آفاق قريبة للتعافي أو الاستقرار. ويُشار إلى أن مخيمات النزوح تفتقر بطبيعتها إلى أراضٍ زراعية أو مصادر إنتاج مستدامة، مما يزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي، وبالرغم من ذلك أضاف النزوح والتهجير القسري صعوبة بالغة.

إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهن؛ "كنا نشتغل ونصرف على حالنا، اليوم لا في شغل ولا مصدر دخل، بنستنى راتب ابني الأسير حتى نعيش." إحدى المشاركات قالت: "الرجال عاطلين عن العمل / اليوم تغير الدور واصبح غير قادر

على جلب احتياجات الاسرة. كمان النساء كانت تعمل بوظائف اليوم نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية تأثرت فرص العمل واصبح هناك تقليص لساعات العمل وللدخل المالي."
فقد أدت سياسات الحصار والإغلاق والقيود على الحركة إلى انخفاض فرص العمل للنساء بشكل كبير.
وتعمل العديد من النساء في القطاع غير الرسمي بأجور متدنية أو في برامج مؤقتة تقدمها منظمات المجتمع المدني، دون ضمانات اجتماعية أو تأمين صحي.

كما أن بعض النساء يُجبرن على التخلي عن التعليم أو العمل بسبب التهديدات الأمنية أو الأعراف المجتمعية التي تزداد محافظة في أوقات الأزمات. إحدى المشاركات قالت: " الرجال عاطلين عن العمل / اليوم تغير الدور واصبح غير قادر على جلب احتياجات الاسرة. كمان النساء كانت تعمل بوظائف اليوم نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية تأثرت فرص العمل واصبح هناك تقليص لساعات العمل وللدخل المالي."

قبل النزوح كنت أعيش... واليوم أحاول فقط أن أبقى على قيد الحياة.
قبل النزوح، كنت امرأة فلسطينية داعمة لأسرتي ومجتمعي. أبحث دوماً عن فرص عمل لتحسين وضعي المادي. عملت في أكثر من مجال، من تنظيم الأعراس إلى التنظيف ومحل للملابس. كنت أساهم في إعالة عائلتي إلى جانب زوجي الذي كان يعمل في البناء. ساهمت في إدارة اسرتي بكل جد استطعنا تطوير واقعنا المادي وادخرنا من أجل تحسين وتوسيع منزلنا ليصبح اكثر ملاءمةً، ويتسع لنا جميعا.
بناتي كنّ يذهبن إلى المدارس، وكان بيتنا مستقرًا، وإن لم يكن مريحًا تمامًا، لكنه كان لنا. كنا نملك كرامتنا رغم ضيق الحال، ونعيش في محيط اجتماعي، بين أقاربنا وجيراننا، نشعر بالأمان.
اليوم، بعد التهجير القسري، تحطمت حياتنا. أولا؛ خسرت بيتي. السكن غير مستقر؛ انتقلنا إلى مساكن غير مناسبة، والبيت الذي نعيش فيه الآن أشبه بالقبو، بلا نوافذ ولا تهوية. لا أشعر بالأمان، ولا يمكنني ترك بناتي المراهقات وحدهن في البيت، وهذا يمنعني من العمل. زوجي لا يجد عملاً، وأصبح مصدر دخلنا الوحيد هو راتب صغير من ابني الأسير.
التهجير القسري دمر منازلنا، دمر كل حياتنا، بل سلبنا الأدوار، والدخل، والكرامة. أصبحت أنظر لنفسي كما ينظر لي بعض من حولي: كامرأة "شحّادة". حتى أسرتي الممتدة بدأت تنظر إليّ بدونية. لم أعد أشارك في النشاطات المجتمعية كما كنت سابقًا.
بناتي انقطعن عن التعليم بسبب النزوح وانتقالنا من مكان عملنا الى مكان لا نعرفه ، وعدم توفر مواصلات. وعدم توفر ملابس مناسبة لهن، وبسبب التنمر دخل المدرسة، زوجي مريض بالسكري والضغط، وأنا أعاني من أمراض عصبية وبصرية، ومع ذلك، لا أحد يلتفت. الخدمات شبه معدومة،

والمساعدات لا تصلنا، رغم مطالبتي بها مرارًا من اللجنة الشعبية. تعرضت للإهانة من أحد أعضاء اللجنة عندما طالبت بحقي، عنفني لفظيا واساء لي ونعتني بأشياء غير لائقة، تحولت القضية من مطلب لي لقضية اجتماعية (مشكلة).
العنف اللفظي موجود داخل الأسرة، ومن بعض من يفترض بهم تقديم الدعم. أشعر بتمييز واضح، وكأن هناك درجات في النزوح: نازحون مميزين ولهم مكانة مختلفة" وآخرون لا صوت لهم. لا دعم نفسي، ولا فرص اقتصادية، فقط طرود غذائية إن وصلت، أشعر أن حقي في السكن الملائم، والعمل، والتعليم، والحماية، والاحترام، كلها سُلبت مرة واحدة. أريد فقط أن أُرى، أن يُسمع صوتي، وأن أحيا بكرامة لا بانتظار الصدقات.

غياب السكن الملائم كتهديد مباشر للحماية والخصوصية والكرامة الإنسانية
لم يكن فقدان السكن نتيجة التهجير القسري مجرد خسارة مادية أو تغيير في الموقع الجغرافي، بل شكّل انهيارًا للركيزة الأساسية التي يعتبرها الفلسطينيون والفلسطينيات مصدر الحماية الأول: البيت. ففي الوعي الجمعي والمجتمعي، يمثل البيت فضاءً للأمان والخصوصية والكرامة، خاصة للنساء والفتيات، حيث تُصان حرمتهن وحقوقهن في العيش بخصوصية دون تدخل أو انتهاك، كما يعتبر سلوك التهجير القسري وهدم المنزل اعتداء صارخ على الحقوق الفردية للأسر بالحفاظ على ذكرياتهم وتاريخهم كأسر، وارتباطهم بالمكان والبيئة الاجتماعية التي نشأوا فيها، وبنوا نسيجهم الاجتماعي المعتادين عليها، وهو سياسة تعمل على اقتلاع الناس من جذورهم.

مع تدمير المنازل وغياب المأوى الملائم، وجدت النساء أنفسهن في بيئات قسرية ومؤقتة تفتقر إلى الحدود الدنيا من الحماية – سواء في المساكن الجامعية أو البيوت المهجورة أو أماكن الإيواء المكتظة. **38٪** من النساء اللواتي استجبن للمسح يقلن أنهن لا يشعرن بالأمان في أماكن النزوح الجديدة، و**54٪** فقط يشعرن بالأمان أحيانا فقط. هذه البيئات لم تكن ملائمة لا من حيث العدد، ولا من حيث احتياجات الفئات المختلفة كذوات الإعاقة أو الفتيات، مما جعل النساء عرضة لانتهاك خصوصيتهن، وحرمانهن من الشعور بالأمان الشخصي، وزيادة نسبة تقييد حرية الحركة للنساء وجعلهن اكثر عرضة للاستغلال، خاصة في المناطق المتضررة بشدة مثل مخيم جنين، طولكرم، ومخيم نور شمس.

ما في مكان إلنا، كل يوم بمكان، واليوم ساكنين في بيت ناس وبدهم يرجعوا يسكنوا فيه." – من إفادات النساء النازحات

احدى النساء النازحات من اللواتي تمت مقابلتهن" نحن نعيش في ظروف سكن صعبة جدا جدا ، وهي غير مناسبة، نحن تمزقت الاسرة ، انا لوحدي واولادي مكل واحد بجهة ، كمان الكل بستغلنا ورفع علينا اجرة البيوت وهي لا تسوى ذلك " شكوى النساء من التشتت العائلي مهمة ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار: "كل ولد سكن في مكان او قرية" فالمخيمات لم تكن مجرد مكان إقامة بل أيضاً مجتمع صغير ومترابط، ويسكنه الجيل الثالث والرابع من لاجئين هجروا من نفس القرى في **١٩٤٨.**

هذه الظروف دفعت العديد من النساء إلى العيش في وضع من الانكشاف المستمر، حيث لا يمكن إغلاق باب، أو تخصيص مساحة للنوم كافية هي غرفة واحدة وفيها عدد كبير من الاخوة المتزوجين، أو ممارسة الحياة الخاصة دون تدخل الآخرين، مما يخلق بيئة خصبة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ويقوّض الإحساس بالكرامة الإنسانية.

ومن هنا، فإن غياب السكن الملائم لا يمكن فصله عن مفاهيم الحماية. بل إنه شرط أساسي لضمان السلامة النفسية والجسدية للنساء، وتأمين الحد الأدنى من الاستقلال والخصوصية والسرية، والتي تُعدّ ركائز مركزية في مقاربات الحماية الفردية والجماعية في أوقات الأزمات.

مما قالته النساء في المقابلات

الوصول إلى الخدمات الصحية:

للاحتلال الإسرائيلي أثر مباشر على الوضع الصحي للنساء في مخيمات شمال الضفة الغربية من خلال حرمان النساء من الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب الحواجز العسكرية أو إغلاق الطرق، واستهداف المنشآت الطبية أو تعطيل عملها أثناء الحملات العسكرية. وأثار غير مباشرة تنتج عن ارتفاع معدلات القلق، الاكتئاب، واضطرابات ما

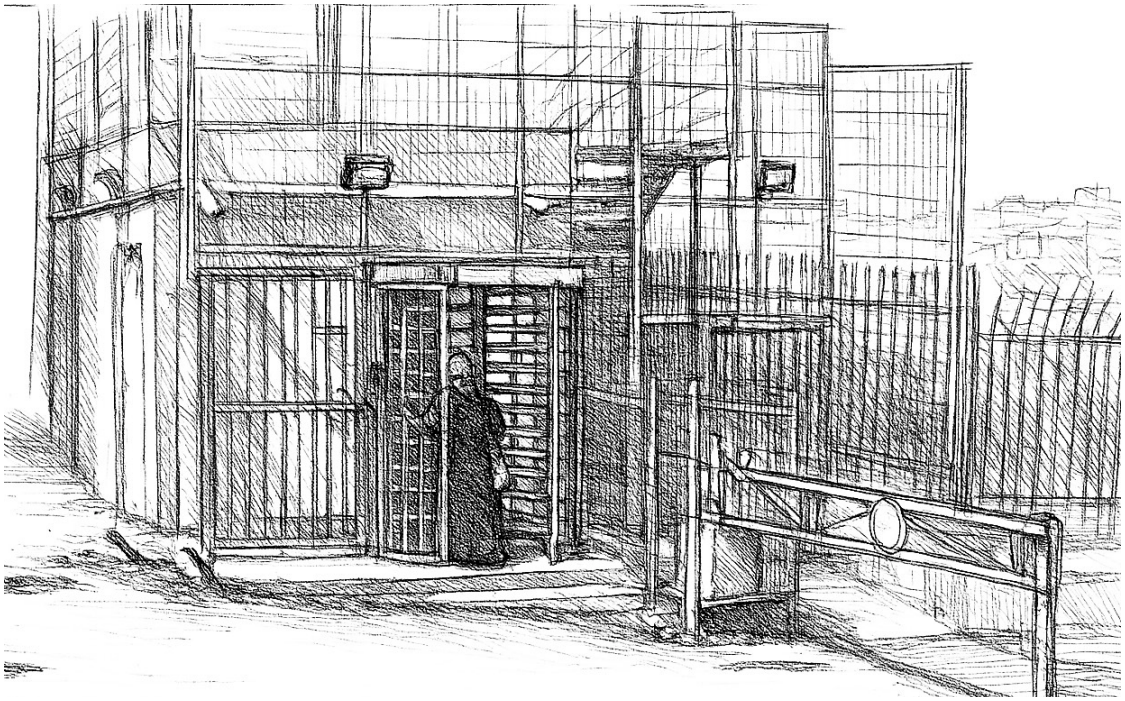

بعد الصدمة بين النساء، خصوصًا في أوساط الأمهات اللواتي فقدن أبناءهن أو تعرضن للاعتقال أو التهديد، ونقص في خدمات الدعم النفسي والاجتماعي المخصصة للنساء في المخيمات.

تواجه النساء صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية، وخاصة خدمات الصحة الإنجابية والنفسية، فقط ٣٨٪ من اللواتي شاركن في المسح أفدن أن لديهن إمكانية للوصول للصحة بعد التهجير القسري، و١٩٪ أفدن أنه يوجد لديهن إمكانية للوصول للدعم النفسي، وذلك بسبب الحواجز العسكرية أو نقص الموارد، ولفقدان إمكانية الوصول لعيادات الأنروا التي توفر بعض الرعاية الصحية. هذا إلى جانب انعدام الخصوصية في البيوت المكتظة داخل المخيمات، مما يُصعّب على النساء التمتع بحقوقهن الأساسية، بما في ذلك الحق في الراحة، كما شكّل فقدان مصادر الدخل نتيجة التهجير القسري أحد أبرز العوامل المعيقة أمام النساء النازحات للوصول إلى الخدمات الصحية. فبينما أدى التهجير القسري إلى انقطاع شبه كامل في سبل كسب العيش، لم تكن المساعدات النقدية – إن وُجدت – كافية لتغطية الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية الأساسية.

واجهت النساء تحديات متعددة، منها إغلاق أو بُعد مراكز الصحة عن أماكن السكن البديل، وغياب وسائل مواصلات آمنة ومنتظمة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الأدوية والخدمات الطبية. وقد لوحظ أن الكثير من النساء اضطررن إلى التخلي عن متابعة علاجهن أو علاج أفراد أسرهن، وخاصة كبار السن والمرضى بأمراض مزمنة، نتيجة عدم القدرة على تحمل النفقات أو التنقل للوصول إلى الرعاية اللازمة.

كما أن غياب الدخل دفع النساء إلى ترتيب أولوياتهن بما يحرم الرعاية الصحية من الأولوية، لصالح تأمين الطعام أو مستلزمات الأطفال، وهو ما يُعَد تهديدًا مباشرًا للصحة الجسدية والنفسية للأسرة.

"معي تأمين صحي ، بس ما في وسيلة أروح فيها على المستشفى، ولا معي حق الدواء." – من إفادة إحدى النساء النازحات اللواتي تمت مقابلتهن .

في حالات عديدة، أجبرت النساء على الاكتفاء بالمسكنات، أو استبدال العلاج الدوائي بوسائل بديلة غير مضمونة، ما أدى إلى تدهور الحالات الصحية أو تراكم المضاعفات.

نفسيًا، تتعرض النساء لاضطرابات مزمنة ناتجة عن التوتر والخوف المتواصلين، مثل الأرق، نوبات الهلع، واضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، خاصة في أعقاب الاجتياحات الليلية أو الاعتقالات العنيفة. كما تشير دراسات لمركز

علاج وتأهيل ضحايا التعذيب إلى تزايد نسب القلق والاكتئاب لدى النساء في المخيمات، نتيجة فقدان الزوج أو أحد الأبناء أو الإذلال على الحواجز.

كما غابت برامج المتابعة المنزلية أو الدعم النفسي، رغم الارتفاع الحاد في مؤشرات الضغط النفسي والاكتئاب لدى النساء، بفعل فقدان الأمان والاستقرار، علما بان الاهتمام بالصحة النفسية ما زال ضعيفا في السياق العام الفلسطيني ، لكن في هذه الأيام ووفقا للمعطيات التي وردت في المقابلات ان جميع من تمت مقابلتهن اكدن بالأجماع انهن يعانين من ضغوط نفسية شديدة وتحتاج الى تدخل نفسي سواء على مستوى المساعدة النفسية او أنشطة التفريغ او الارشاد الفردي او الجماعي. ومما قالته النساء:

- **"نفسية أفراد عائلتك، اتحطمت نفسياتنا جميعا".**
- **"النفسية حسب وصف الاهل صعبة جدا الكل يعيش حالة فقدان واغتراب والم".**
- **"نفسيتي اتحطمت انا ست كبيرة وما عندي حيل على المرمطة".**
- **"وضعنا النفسي سيء جدا جدا جدا".**
- **"كل الناس معصبة بس الواحد فينا يحكي كلمة الكل بصيح في الكل وما حد بتحمل حد".**
- **"الوضع النفسي لي ولجميع افراد اسرتي وضعنا سيء ونفسيتنا سيئة بالأصل احنا كنا بنعيش بوضع صعب".**

الإعاقة عبء مضاعف

أنا امرأة فلسطينية من ذوات الإعاقة البصرية. قبل التهجير القسري، كنت أعيش في منزلي داخل المخيم، في بيئة مألوفة وآمنة، تمكّنت عبر السنوات من التكيف معها وتجاوزت التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة. كنت أعرف تفاصيل بيتي، وشوارع الحي، ومسارات المواصلات التي تنقلني إلى عملي، وكنت أعيش وسط بيئتي وأهلي وأقاربي كانوا داعمين لي، لذلك كانت هذه البيئة جزءاً من حقي في حياة مستقرة وكريمة وآمنة. ساعدتني بيئتي على تجاوز المعيقات والعقبات التي صادفتها بحياتي.

لكن بعد التهجير القسري، وجدت نفسي محرومة من كل ذلك. أُجبرت على النزوح وترك منزلي لأعيش

في مكان آخر غير مواءم وغير معلوم لي. بدأت أشعر بالاغتراب وعدم الأمان. يقع السكن في الطابق الثالث من مبنى تابع للجامعة الأمريكية، بعيداً عن مكان عملي، ويفتقر إلى البنية التحتية الداعمة، وخالٍ من مبدأ الوصول الآمن والكريم للأشخاص ذوي/ات الإعاقة. أصبحت أواجه صعوبات يومية في التنقل، وأتكبّد كلفة مالية وزمنية باهظة فقط من أجل الوصول إلى عملي أو الخدمات الأساسية.

داخل أسرتي، انعكست الأزمة على الأدوار والمسؤوليات. فُقدت مصادر الدخل، وتقلّصت فرص العمل، حتى باتت سبل العيش محدودة، إن لم تكن معدومة. كنساء، تحمّلنا أعباء إضافية دون حماية أو دعم كافٍ. أما المجتمع، فغالبًا ما بات ينظر إليّ بنظرة شفقة، خاصة بعد أن فقدت الأدوات التي تساعدني تحت أنقاض منزلي المدمر، كالحاسوب والنظارة الناطقة، التي كانت ضرورية لاستقلالي.

رغم استمراري في العمل، إلا أنني لم أتلق أي تسهيل أو تيسير من المؤسسة التي أعمل بها، يساهم في تعويض جزء من ما فقدته أو يساعدني على التكيّف مع الوضع الجديد. والدتي مريضة بالسرطان، وأنا بحاجة دائمة إلى توفير الرعاية لها، لكن الحصول على العلاج أصبح تحدياً صعباً. أخي انقطع عن التعليم منذ شهور، وهو اليوم يتقدم لامتحان التوجيهي دون أي دعم تربوي سوى بعض الفيديوهات على الإنترنت.

حاولت بعض المؤسسات الوصول لنا وتقديم بعض الخدمات، سواء دعم نفسي نفذته الأونروا، أو زيارات متابعة من قبل جمعية نجوم الامل للنساء ذوات الإعاقة، وبعض المؤسسات الأخرى التي قدمت مساعدات وطرود غذائية ووجبات لفترات محدودة، ولكن هذه الخدمات لم تناسب الاحتياج ، ولم تساهم في الحد من تكرار عمليات النزوح والتهجير القسري ، نحن أجبرنا على ترك منازلنا قسراً وهذا مخالف لجميع الأعراف والقوانين الدولية.

فالنزوح هو بوابة من بوابات الاستغلال والتهميش وفقدان الحق في العيش بأمان، تجربتنا كأشخاص ذوي الإعاقة

مع النزوح هي تجربة صعبة مليئة بالتحديات بدءا من انتهاك حقنا في التواجد داخل بيئتنا الطبيعية وداخل منازلنا وانتهاء بفقدان كل مقومات الحياة مروراَ بجعلنا عرضة للاستغلال بكافة أشكاله.

فقدان الحق في التعليم للطلبة والطالبات:

أثر الاحتلال العسكري على التعليم طويل الأمد فقد أدت الاقتحامات المتكررة للمدارس، ونقاط التفتيش العسكرية التي تعيق وصول الطالبات إلى مؤسسات التعليم، وتضرر البنية التحتية المدرسية نتيجة المواجهات والقصف. إلى آثار

كبيرة على نوعية التعليم، عدد أيام التدريس. كما أدت ممارسات الاحتلال إلى ارتفاع نسب التسرب المدرسي بين الفتيات، خاصة في سن المراهقة، نتيجة الخوف أو الفقر أو الضغط المجتمعي، وتراجع نوعية التعليم في ظل قلة الموارد والدعم النفسي والتربوي. أضطر الجهاز التعليمي للتحول إلى التعليم الالكتروني، الذي يشكل تحدياً كبيراً للعائلات الفقيرة التي لا تمكك إمكانيات الوصول للإنترنت والأجهزة المطلوبة لذلك، وزاد من أعباء النساء اللواتي يقمن بالعبء الأكبر من تدريس الأطفال.

أظهر البحث أن التهجير القسري أثّر بشكل كبير على حق الأطفال، وخاصة الفتيات، في الوصول إلى التعليم. أشارن النساء المشاركات في المسح أن ٣٣٪ منهن فقط يمكنهن الوصول للتعليم بسهولة، كما أشارت النساء المشاركات في المقابلات والمجموعات البؤرية إلى أن أبناءهن، خصوصًا في الصفوف الأساسية في مدارس وكالة الغوث، فقدوا فرص الاستمرار بالتعليم المنتظم بعد اضطرار الأسر إلى مغادرة أماكن سكنها.

ورغم محاولات البلديات والمدارس الحكومية استيعاب هؤلاء الطلبة، إلا أن التحديات كانت كبيرة، تمثلت في بُعد المدارس الجديدة عن أماكن السكن المؤقت، وعدم قدرة الأسر على تغطية تكاليف المواصلات بسبب الوضع الاقتصادي المتردي. كما غابت خطط واضحة من الإدارات المدرسية لدمج الطلبة بشكل تربوي ومهني ممنهج، حيث تم إدخالهم للصفوف دون مراجعة المناهج التي درسوها أو العمل على مواءمتها، ما أثر سلبًا على استجابتهم التعليمية، وأدى لانسحاب بعضهم ورفضهم الذهاب إلى المدرسة.

إحدى الأمهات قالت: "بناتي ما بدهن يروحن على المدرسة، بتحكي ما في إلهم لبس، والبنات بس بضحكوا عليهم."

كما عانت العديد من الطالبات النازحات من التنمر، خاصة أنهن فقدن متعلقاتهن الشخصية ولم يتمكنّ من ارتداء ملابس مدرسية مناسبة، ما جعلهن عرضة للسخرية والاستهزاء، وأفقدهن الشعور بالأمان والكرامة، وعمّق من حالة العزلة والانسحاب من البيئة المدرسية.

"من بيتي الصغير الجميل إلى غرفة تحت الأرض"

أنا امرأة مسنّة، هجّرتني الحرب من بيتي الذي عشت فيه معززة ومكرّمة. كنت أعرف زاويته، وأتنقل فيه بكرامة. اليوم أعيش في غرفة صغيرة تحت الارض، لا تصلح لسكن إنسان اقبلت لأنني لم أجد غيرها، وما بدي أكون عالة على احد. نفسيتي تعبانة مقهورة، وأنا في هذا العمر ما عندي حيل على المرمطة، ولا

على الذل.
حياتنا تغيرت. طول عمرنا في التعتير والتهجير اتهجرنا عام ١٩٤٨ نحن لم ننجُ من النكبة، ارجعنا نعيشها من جديد. أن تترك بيتك، أغراضك، وتعيش على الصدقة... هذا وجع ما بيعرفه إلا اللي جربه.
الوضع الاقتصادي كان صعب، لكنه كان مستور. كنت أعيش من مساعدات اللجنة الشعبية والوكالة. اليوم كل شيء تغير. أحيانا يصلني طرد غذائي فيه شوية مواد، لكن دوائي لا أستطيع شراءه دائمًا. أنا أعاني من الضغط، وأظل أسأل وأدور حتى أتمكن من الحصول عليه.
الخدمات صارت محدودة، حتى الأونروا تغيّرت خدماتها. الحمد لله صارت العيادة أقرب، لكن الوصول للعلاج مش دائم. البنات زمان كانوا يروحوا على المراكز النسوية والجمعيات يشاركوا بأنشطة، اليوم يروحوا يدوروا على مساعدات، التمييز موجود، الناس بتشوفنا لاجئين وطماعين، كأننا جايين ناخذ رزقهم، إحنا أولاد ناس.
أنا اليوم أعيش في مكان لا يصلح للسكن، لا تهوية. طلبت تغيير السكن، ذهبت للبلدية والمسؤولين، لكن ما حد سمعنا، يرجعوني على داري.
أسمع من النساء في البلديات بذلوا النساء من أجل الحصول على مساعدة. البعض يذهب مرة ومرتين وثلاثة ولا يأخذ شيئًا. أنا لا أخرج كثيرًا، ولا أحتك بالناس، لكن أسمع أحاديثهن.لا أتلقى دعمًا نفسيًا، ولا أعرف جهات تقدم هذا النوع من الخدمات. وكل ما أحتاجه اليوم أن أعيش ما تبقى من عمري في مكان يناسبني.أنا ست كبيرة، ما في فرص تدريب أو تمكين إلي. بس اللي بطلبه من الدنيا مكان آمن، ودواء متوفر، وشوية كرامة ما تنداس.

التعرض للعنف وتوسع دائرة المعنفين:

اجتماعيًا، يتسبب الاحتلال في تقويض البنية الأسرية، حيث تتولى النساء غالبًا دور المعيل الرئيسي بعد استشهاد أو اعتقال أزواجهن. وتواجه هؤلاء النساء تحديات مركّبة في رعاية الأطفال وتوفير الاستقرار النفسي للأسرة وسط ظروف معيشية قاسية. كما يؤدي تزايد الضغط إلى تصاعد معدلات العنف الأسري، في ظل غياب منظومة حماية اجتماعية فعّالة. من النساء اللواتي استجبن للمسح أفادت ١٩٪ منهن أنهن تعرضن فعلياً للعنف، وفضلت ٢٣٪ عدم الإجابة مما قد يشير إلى عدم الرغبة في الحديث عن العنف.

التوتر الدائم والاضطراب الاقتصادي يعززان من أدوار أبوية محافظة في بعض العائلات، مما يُضيّق المساحات المتاحة للنساء للمشاركة أو التحرك. تُظهر إفادات النساء النازحات في شمال الضفة الغربية أن تجربة التهجير القسري فاقمت من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيما في ظل فقدان الاستقرار الاقتصادي، وتدهور الظروف المعيشية، وانعدام الخصوصية والأمان في السكنات، أفادت النساء بتعرضهن للعنف في سياقات مختلفة، سواء داخل الأسرة أو في أماكن تقديم المساعدات أو خلال محاولات الوصول إلى الخدمات، مما يعكس هشاشة منظومة الحماية المتوفرة.

أبرزت الشهادات أن العنف اللفظي والنفسي هما الأكثر شيوعًا، وغالبًا ما يترافقان مع عنف اقتصادي أو اجتماعي، خصوصًا في ظل فقدان مصادر الدخل وتغيّر الأدوار داخل الأسرة. كما أشارت المشاركات إلى أن الضغط النفسي الناتج عن التهجير القسري، وسوء الأوضاع الاقتصادية، والتوترات العائلية، كلها عوامل ساهمت في تصاعد العنف.

في أماكن تقديم المساعدات، تحدثت نساء عن تعرضهن لسلوكيات مهينة أو تحرشات من بعض العاملين أو المنتفعين، دون أن يمتلكن آليات واضحة أو آمنة للتبليغ أو الحصول على الإنصاف.

التزام الصمت كان رد الفعل الأكثر شيوعًا، مدفوعًا بالخوف من الفضيحة، أو فقدان الدعم الأسري، أو فقدان الأمل في جدوى الشكوى، علما بالبعض النساء اللواتي تعرضن للإهانة والشتيمة من قبل بعض مقدمي الخدمات تصدت له بقوة ورفضت الانصياع الى أوامره وافصحت عن اسم المعنف بدون أي تردد إلا أن غالبية النساء تلتزم الصمت وعدم الإفصاح عن أسماء المعنفين من مقدمي الخدمات خوفا من انتشار المشاكل الاجتماعية وخوفا على زوجها او أبناؤها او اخوانها، وهذا بحد ذاته عنف من نوع آخر أن النساء نتيجة لغياب القانون والمساءلة والمتابعة تضطر للصمت على العنف .

بنعيش الخوف على مدار الساعة :

أنا امرأة فلسطينية، عمري ٣٣ سنة، أم لثلاثة أطفال أعمارهم ٣ و٥ و٧ سنوات. كنت أعيش في مخيم نور شمس، هجرت غصب عني، واجبرت على العيش في الواد، بلا مأوى حقيقي، وكأننا عدنا لحياة البداوة. نزحت مرة، والآن أحاول البحث عن مكان اخر.

بيتي تم تدميره هو ادخار العمر ،لم يعد موجودًا، والبيت الذي دفعت في كل ما املك، كنت بتامل ان أعيش انا واولادي بقية حياتي في، مع فقدان البيت فقدت الأمان وكل شيء. لا يوجد حولي أي شكل من أشكال الأمان: لا نظام، لا استقرار، لا دواء لزوجي المريض نفسيًا، لا علاج، لا مصدر دخل، فقط قصف وقلق يومي. أعيش في حالة من الرعب والخوف المستمر.

زوجي كان – وما زال – يمارس العنف بجميع أشكاله: النفسي، اللفظي، الاقتصادي. علي، وحين انقطع عنه العلاج لمدة شهرين، تفاقم الوضع، وبلغ العنف ذروته. تمنيت الموت... قلت لنفسي: "لو أخرج الآن وسط القصف، قد أرتاح من هذه الحياة المتعبة." أصبحت أعيش في عزلة، أنفر من الجميع، لا آكل، لا أنام، وعلاقتي بأطفالي تحولت إلى عصبية مستمرة. أشعر أحيانًا أنني لست أنا.

لم أتعرض لعنف جنسي، لكن ما تعرضت له من تهديد وعنف نفسي وجسدي كافٍ لهدّ أي إنسانة. بعد اقتحام المخيم وتهجير الناس قسريا، اصبحت أعاني من أرق دائم، نزول في الوزن، فقدان الشهية، واختفاء الرغبة في التعامل مع أي أحد. حتى الأهل والأصدقاء لم أعد أرغب برؤيتهم. الوحدة أصبحت ملجئي الوحيد.

أكبر احتياجي اليوم هو توفير علاج دائم ومجاني لزوجي، ليس فقط من أجله، بل لحمايتي أنا وأطفالي من العنف. كما أحتاج بشدة إلى تحسين وضعي الاقتصادي، لأن الفقر والحاجة تمنعني من البحث عن مكان اكثر امناً، لا أستطيع حتى التفكير بالمشاركة في نشاطات أو دعم مجتمعي... أطفالي بحاجة لي، وأنا نفسي بحاجة إلى من يحميني.

لم أتوجه إلى أي جهة لتلقي الحماية، ببساطة لأنني لا أعرف لمن ألجأ، أتمنى فقط أن أرجع لبيتي، إلى مكان أعرفه، أرتاح فيه.

عندما سُئلت: **"ما الذي تحتاجه النساء في حالتك؟" قلت بصدق:**

نحتاج إلى الامن والأمان ، نحتاج الى قانون يحمي النساء المعنفات، إلى مشاريع مدرّة للدخل تمكننا من الاستقلال، إلى دعم اقتصادي، صحي، ونفسي. نحتاج إلى أن نشعر أننا لسنا وحدنا، وأن هناك نظامًا يقف معنا.

قبل النزوح، كنت أشارك بجلسات نسوية بسيطة مع جاراتي وأهلي. اليوم، كل واحدة منا بجهة، كل واحدة تواجه العنف بصمتها. لو طلب مني اليوم المشاركة في أي نشاط؟ لا أستطيع... حالتي لا تسمح، وأطفالي في أمسّ الحاجة إليّ، وزوجي في حالته الحالية لا يرحم.

العنف لم يكن محصورًا بالمجال الخاص فقط، بل امتد إلى الفضاء العام، وخاصة في أماكن الإيواء أو النقاط الصحية، ما فاقم من شعور النساء بالعزلة، والانطواء، وفقدان الثقة بالنفس. وأفادت العديد من النساء بأنهن بدأن بإهمال أنفسهن، أو ممارسة العنف تجاه أطفالهن، أو التفكير في الانسحاب الكامل من أي مساحات مجتمعية.

رغم وجود بعض المؤسسات التي تقدم خدمات للناجيات، إلا أن غالبية المشاركات أشرن إلى أن هذه الخدمات غير كافية، ولا تُلبّي احتياجاتهن المتعددة، إما بسبب صعوبة الوصول، أو ضعف جودة الخدمة، أو غياب الخصوصية والاحترام. فحتى من تمكنّ من الوصول إلى المراكز الصحية أو النسوية، كانت العقبات مثل بُعد المؤسسات، قلة المواصلات، أو القيود الأسرية حاضرة بقوة.

في ظل هذا الواقع، برزت الحاجة الملحة لتدخلات شاملة، تستند إلى توعية مجتمعية واسعة للنساء والرجال على حد سواء، وتطوير آليات حماية وشكاوى فعّالة وآمنة، إلى جانب تحسين جودة الخدمات وتسهيل الوصول إليها. فمواجهة العنف في سياق التهجير القسري لا يمكن أن تنجح دون معالجة جذور الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وضمان استجابات تحفظ كرامة النساء وتُعلي من صوت الناجيات.

الفصل الثالث
استراتيجيات الصمود والمقاومة من منظور نسوي

رغم القمع والتهميش، لم تكن النساء في مخيمات جنين وطولكرم مجرّد متلقيات للمعاناة، بل طورن آليات معيشية ومقاومية تعكس أشكالًا متنوعة من الصمود والتكيّف مع واقع الاحتلال. هذه الاستجابات النسوية تتراوح بين الأداء اليومي للحياة، والمشاركة في العمل الأهلي والحقوقي.
برز دور للقيادة النسوية المحلية التي تلعب دورًا حيويًا في مساعدة النازحين والنازحات من مخيمات شمال الضفة الغربية من خلال عدة جوانب، منها تنظيم جلسات دعم نفسي وتوفير بيئة آمنة لمساعدتهم على التعامل مع الصدمات النفسية الناتجة عن التهجير القسري، والتنسيق مع المؤسسات الإنسانية لتوفير مواد إغاثية مثل الغذاء، والملابس، والأدوية، والإسكان المؤقت، وتعزيز قدرات النساء من خلال برامج تدريبية وورش عمل لتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً، ما يساهم في استعادة الاستقرار والاعتماد على الذات، ودعم النازحات وأطفالهن للحصول على حقوقهن القانونية، بما يشمل التوثيق، والتصاريح، وحقوق الأمومة، وتنسيق الجهود وتوحيد البرامج والخدمات المقدمة للنازحين، ورفع الوعي بحقوق النازحين والضغط على الجهات المعنية لتحسين ظروفهم المعيشية وتوفير حماية أكبر لهم ، هذه القيادة، غالباً، تتألف من نساء ناشطات ومؤسسات مجتمع مدني تعمل على مناهضة العنف، ودعم حقوق المرأة، وتوفير بيئة داعمة للنازحات والنازحين، بهدف تحسين أوضاعهم وتعزيز صمودهم.

من أبرز أشكال الاستجابة التي تُبادر إليها النساء، تشكيل شبكات دعم غير رسمية بين الجارات أو القريبات في المخيم، لتقاسم الأعباء المنزلية أو رعاية الأطفال أثناء الاجتياحات، ما يُبرز البعد التضامني للنسوية المجتمعية.
كما تنخرط النساء في أعمال طوارئ وقت الأزمات، كتوزيع المساعدات، أو توفير مأوى للعائلات المتضررة من الهدم أو المداهمات،تشارك بعض النساء في أنشطة مجتمعية من خلال المؤسسات النسوية القاعدية، حيث يقمن بتنظيم جلسات توعية، وورش عمل تتناول الحقوق القانونية، ومناهضة العنف الأسري، وأساليب الحماية في حالات الطوارئ.

كما تلعب النساء أدوارًا قيادية في الحملات الشعبية ضد الاحتلال، من خلال الوقفات الاحتجاجية، والتوثيق الإعلامي لانتهاكات الاحتلال، أو دعم عائلات الشهداء والأسرى.
العمل التطوعي أيضا يخضع للمعايير المجتمعية وفي حين تشارك النساء في جهود الإغاثة وتقديم الدعم النفسي، والخدمات الصحية، والدعم الاجتماعي، والتوعوية حول الصحة، حقوق المرأة، والنظافة الشخصية، والعمل في إعداد وتوزيع الطعام، ومواد الإغاثة، والتواصل مع أسر النازحين، والتواصل مع المجتمع، نجد ـأن مشاركة الرجال تكون غالباً قيادة العمليات الميدانية، ونقل المساعدات، وترتيب المساعدات، والتعامل مع الأمور اللوجستية. كما يشارك الرجال في ضمان الأمن وحماية المنشآت مراكز الايواء والإصلاحات، وإعادة تأهيل المرافق العامة والمنشآت. كما يكون الرجال أكثر مشاركة في عمليات التنسيق مع المؤسسات الداعمة، والجانب الإداري، والتمويل.
من الضروري التأكيد على أن تكامل الأدوار - التفاهم بين الأدوار يلعب دوراً هاماً لتحقيق فعالية أكبر في العمل التطوعي. والتأكيد على الحاجة إلى تبني تعاوني يتيح لكل من الرجال والنساء المساهمة بما يتناسب مع قدراتهم وحقوقهم، مع احترام تقاليد المجتمع وظروفه. فالعمل المشترك يعزز فعالية الخدمات ويلبي احتياجات المجتمع بشكل متوازن وشامل.

شهادة امرأة من شمال الضفة الغربية- لم ننزح ولكن فقدنا الامن والأمان على حياتنا وحياة اسرنا.
انا شابة فلسطينية أعيش في شمال الضفة الغربية. لم نُهجَّر من منازلنا، لكننا نعيش في حالة نزوح نفسي دائم. منذ أكثر من ثلاث سنوات، لم نعرف طعم الأمان. الاقتحامات والاشتباكات والاعتقالات والقتل أصبحت جزءًا من يومياتنا، والجيش يدخل أحيائنا بلا سابق إنذار، يخلّف وراءه رعبًا وألمًا، وتدمير ممتلكات ويعيث خراب وفوضى داخل المنازل.
كنت أخرج بحرية، أتنقل، أُكمل تدريبي، أشارك في الحياة. اليوم، لا أستطيع الحركة هناك قيود بسبب الاقتحامات العسكرية ودخول جيش الاحتلال بشكل مفاجئ وفرض منع تجول. أهلي بدأوا يفرضون قيودًا عليّ خوفا من هذه الاحداث. نحن نعيش في خوف دائم، وعلاقاتنا الأسرية تآكلت تحت الضغط والعصبية. كلنا معصّبون، وكلنا نُفرّغ غضبنا في بعضنا. حتى وقتنا صار بين "تتبع الأخبار" أو النوم هروبًا من الواقع.
الوضع الاقتصادي ينهار. أغلق سوق العمل، وتم تسريح إخوتي من المصانع، وفقدنا مصدر الدخل كنا نعيش على الحد الأدنى، واليوم لا نملك شيئًا. احتياجاتنا تتراكم، لكننا نختصر من حياتنا. لا ملابس، لا

أثاث، لا أدويـة إلا للضرورة القصوى. حتى مظاهر الفرح قُلّصت: لا زيارات، لا مناسبات، لا ضيافة.
كنا نشارك في تدريبات وأنشطة مجتمعية، واليوم لم نعد نثق بأحد، وحتى بحقوق الإنسان كله شعارات أكثر من كونها واقعًا. نعيش حالة عجز وخوف، وفقدنا الشعور بالأمان.
نعم، هناك مؤسسات تحاول أن تساعد، لكن مساعداتها محدودة، تقتصر على الأكل والشرب. وهناك من يقدّم الدعم باحترام، لكننا نسمع أيضًا عن استغلال وابتزاز، خصوصًا للفتيات من خلال الإنترنت، تحت غطاء المساعدات. نحن نعيش في فلتان حقيقي.
كل ما نطلبه اليوم بسيط: ان تتوقف الاقتحامات، وأن نحمي أنفسنا وأُسرنا، أن نعيش بكرامة، وأن لا نُذلّ من أجل دواء أو فرصة أو لقمة. نحن لا نحتاج فقط إلى المساعدات، بل إلى من يسمع صوتنا بدنا حل.

وتلجأ أخريات إلى أشكال غير تقليدية من المقاومة الرمزية، ككتابة الشهادات، أو توثيق اليوميات، أو الفنون، حيث تعبر النساء عن تجاربهن في مواجهة الاحتلال والبنية الأبوية في آن واحد. هذه الأفعال الصغيرة تُعدّ ممارسات سياسية بامتياز، لأنها تُعيد تعريف مفهوم النضال وتُعطي معنى جديدًا للصمود.

كذلك، تُوظف النساء أدوات التواصل الاجتماعي لخلق فضاءات رقمية بديلة، تُمكّنهن من التعبير الحر، ونقل روايتهن الذاتية، والتواصل مع شبكات دعم إقليمية ودولية. ويُعدّ هذا الفضاء مهمًا بشكل خاص للنساء الشابات، اللواتي يجدن فيه هامشًا للتعبير لا توفره الحياة اليومية داخل المخيم.

ورغم التحديات، تكشف هذه الممارسات عن قدرة النساء على التفاوض مع الواقع المفروض عليهن، ليس فقط من الاحتلال، بل أيضًا من القيود الاجتماعية والثقافية. فالصمود النسوي لا يُختزل في الأدوار النمطية أو البطولية، بل يتجلى في التفاصيل اليومية التي تحافظ فيها النساء على الحياة، وعلى معنى الكرامة، في وجه العنف المركب.

الفصل الثالث
دور المؤسسات في التصدي للإبادة والتهجير القسري

في ظل الظروف الصعبة التي تواجهها النازحات والمهجرات قسراً في
مخيمات جنين، طولكرم، ونابلس، تبرز المؤسسات التي تقدم المساعدات كعنصر حيوي في محاولة تخفيف المعاناة. تشمل هذه المؤسسات البلديات، واللجان الشعبية، وجمعيات محلية مثل "نجوم الأمل"، بالإضافة إلى هيئات أخرى تعمل على توفير الدعم.
تهدف هذه المؤسسات إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر المتضررة، مثل توفير الغذاء والمأوى. ومع ذلك، تُظهر المقابلات أن الدور الفعلي لهذه المؤسسات يواجه تحديات كبيرة.
فالعديد من النساء النازحات أعربن عن عدم رضاهن عن طبيعة المساعدات المقدمة، مشيرات إلى أنها غالباً ما تكون طروداً غذائية محدودة ولا تلبي الاحتياجات المتنوعة والملحة للأسر، مثل الحاجة إلى المال لشراء الأدوية، والملابس، والأثاث.

كما أشارت المقابلات إلى وجود مشكلات في آليات التوزيع، بما في ذلك التمييز، حيث تُمن المساعدات أحياناً بناءً على "الواسطة" أو التأييد لجهات معينة، مما يحرم الفئات الأكثر ضعفاً من حقها في الحصول على الدعم. إضافة إلى ذلك، ذكرت بعض النساء تعرضهن للإهانة وسوء المعاملة اللفظية والنفسية من قبل بعض مقدمي الخدمات والمساعدات، مما يزيد من معاناتهن النفسية. هذا الوضع يسلط الضوء على الفجوة بين الاحتياجات الفعلية للمتضررين وطبيعة الاستجابة الإغاثية، وفيما يلي بعض التفاصيل حول دور المؤسسات.

المساعدات الرسمية
المقابلات ومجموعات العمل المركزة أظهرت أنه قبيل حملات الإبادة والتهجير القسري الأخيرة نشطت العديد من المؤسسات في مخيمات شمال الضفة الغربية وكانت هذه المؤسسات مثقلة بطبيعة الاحتياجات وكميتها في جنين ركزت المؤسسات في عملها على تقديم مساعدات إغاثية (طرود غذائية، ملابس، أدوات طبية، أدوية)، دعم نفسي واجتماعي وقانوني للنساء النازحات، خاصة المعنفات.، تعليم علاجي للأطفال، برامج تمكين اقتصادي وتدريب مهني، تقديم أدوات مساعدة خاصة للنساء ذوات الإعاقة، زيارات تضامنية وجلسات تفريغ نفسي. في نابلس قامت المؤسسات بالإضافة لما سبق بتقديم نشاطات توعية مجتمعية، دعم للمزارعين المتضررين في المناطق الريفية، وتقديم خدمات

متخصصة في الإسعاف الأولي، التصوير، والتثقيف الصحي، وجلسات قانونية واجتماعية للنساء النازحات. أما في طولكرم فالنساء المهجرات من مخيم طولكرم شملتهن البرامج النفسية والاجتماعية المقدمة من المؤسسات خاصة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

طبيعة المساعدات المقدمة قبل موجات الإبادة والتهجير القسري		
طولكرم	**نابلس**	**جنين**
دعم نفسي واجتماعي للنازحات من مخيم طولكرم- مساعدات إغاثية بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى (خاصة مركز الإرشاد)	دعم نفسي واجتماعي وقانوني توعية مجتمعية تعليم وتأهيل مهني	مساحات امنة للنساء والأطفال برنامج البيت الدافئ للفقراء برنامج ذوي الاحتياجات الخاصة مساعدات تعليمية صحية دعم نفسي وقانوني للنساء المعنفات أدوات مساعدة لذوات الإعاقة تمكين اقتصادي وتدريب مهني

المصدر: مقابلات المؤسسات والمجموعات البؤرية

بعد موجة الإبادة والتهجير القسري الأخيرة تمت الإشارة إلى تغيرات في طبيعة عمل المؤسسات حيث ظهر تحول في الأولويات وزاد التركيز على الإغاثة الفورية (غذاء، دواء، مأوى) بدلًا من البرامج التنموية. كما ظهرت حاجة لإدماج فئات جديدة من المهجرات من جنين وطولكرم.، وتم إضافة برامج جديدة مثل التعليم العلاجي، وأوراق سياسات حول ذوات الإعاقة، وتوسعت خدمات الدعم النفسي والمهني المخصصة للحالات الطارئة والنازحات قسرًا.، وظهرت حاجة إلى توسع في الشراكات لمواجهة الاحتياجات المستجدة حيث نمت في بعض الأوساط مبادرات نسائية قاعدية لإغاثة العائلات، دعم النساء المُهجّرات، أو حتى تشكيل شبكات تضامن نسوية.

التغير في طبيعة أنشطة المؤسسات بعد موجات الإبادة والتهجير القسري		
طولكرم	**نابلس**	**جنين**
تم شمول المهجرات في برامج الدعم	إدراج النساء النازحات من جنين ومناطق أخرى	تركيز على الإغاثة بدلًا من التنمية إدماج ذوات الإعاقة والنساء من غزة
التركيز على الخدمات النفسية والقانونية عبر الشراكات	توسيع برامج الحماية والإغاثة مواجهة ضغط اقتصادي جديد بعد التهجير القسري دعم للمزارعين (إغاثي وزراعي) مساعدات طبية وإغاثية (مطبخ تشغله النساء)	توسع في التعليم العلاجي والدعم النفسي

"نحن نحتاج الى سكن ملاءم واثاث واحتياجات وملابس نحن نحتاج الى عودتنا الى منازلنا وتعب السنين الذي فقدناه".

نوعية الطرود الغذائية:

أعربت النساء عن عدم رضاهن عن طبيعة المساعدات المقدمة، مشيرات إلى أنها غالباً ما تكون طروداً غذائية لا تلبي جميع الاحتياجات الأساسية. هناك حاجة ماسة للمال لشراء الأدوية والاحتياجات اليومية والملابس، وبعضها يحتوي على طعام منتهي الصلاحية، أو يتم تقديم وجبات جاهزة لا تلائم بالضرورة احتياجات العائلات النازحة. أجمعت المشاركات على تفضيل تقديم المساعدات النقدية بحيث تتمكن العائلات من شراء احتياجاتها.

انتقدت النساء محتويات الطرود الغذائية لتشابهها. "مشكلة المؤسسات كلهم بوزوعوا نفس الشيء عدس وسكر وعلب بندورة وفاصوليا وبعض مواد التنظيف طيب على شان نطبخ أي شيء نحتاج الى خضار نحتاج الى أي نوع من اللحوم ولكن نحن لا نستطيع شراء أي شيء".

بينما تثمن بعض النساء اللواتي تمت مقابلتهن هذه المبادرات لأهميتها تقول إحدى النساء "نحن نشكر كل من يحاول مساعدتنا ولكن المساعدات لا تلاءم ما نحتاج اليها جميعهم يقدمون طرود غذائية ولكن نحن نحتاج الى أشياء أخرى نحتاج الى فلوس لنتدبر امرنا لنشتري احتياجاتنا نشتري ادويتنا نشتري احتياجات أطفالنا.".

الأمر لا يخلو من انتقاد بعض الممارسات. إحدى المشاركات قالت: "كان في دعم لمرة واحدة توزيع كراتين وبعدين وجبات حسب افراد العيلة استمرت لشهرين" بينما قالت أخرى: " هناك ظلم في التوزيع هناك ناس اخذوا البامبرز

والحليب وهم لا يوجد لديهم أي ملابس .» مما يعني ان التوزيع لم يتم وفقاً لتقييم احتياجات دقيق وبطريقة تحفظ كرامة الناس.

تمييز وغياب العدالة والشفافية في التوزيع

لمحت بعض النساء إلى وجود تمييز حسب انتماءات سياسية وحزبية «المساعدات اللي في البلديات واللجان فيها تمييز انا رحت انا وسلفتي سلفتي اجاها ثلاث مرات وانا فقط مرة واحدة ونحن ساكنين جنب بعض لان اتهموا ان اخوي مؤيد لجهة ما».

أشارت بعض النساء إلى وجود تمييز في توزيع الموارد، وصعوبة في الوصول العادل للمساعدات. أو إلى وجود مخاطر حماية حيث قالت إحدى النساء «هناك مظاهر استغلال من قبل مؤسسات هنا مقابل تقديم الخدمة اعطيني رقم تليفونك.» مما يوحي بسوء استغلال للمنصب وللقدرة على توزيع المساعدات من قبل البعض. هذا الأمر لا ينطبق فقط على المؤسسات، بل أحيانا يتم الاستغلال من قبل أفراد. احدى النساء قالت: « صديق لجوزي ، طلب رقمي من اجل مساعدتنا وبدأ يبعث لي رسائل غزل وشافها ابني واصبح الجو متوتر «

المساعدات غير الرسمية:

المساعدات غير الرسمية من الأهالي تدفقت كرد فعل فوري على التهجير الجديد ولكن الامر غير مستدام، فالمجتمع المحلي الذي تعاني أصلا من صعوبات اقتصادية، وعنف الاحتلال والمستوطنين لا يمكنه أن يأخذ على عاتقه كامل المسؤولية. إحدى النساء قالت: « التمييز موجود، الناس بتشوفنا لاجئين وطماعين، كأننا جايين ناخذ رزقهم، إحنا أولاد ناس.» بينما أصوات المجتمع المحلي تئن من أعباء مضاعفة ويقول البعض ربما يمكننا تحمل فترة قصيرة مثل شهر أو شهرين ولكن الأمر زاد عن ستة أشهر والعائلات البسيطة لا يمكنها أن تتحمل كل هذه الأعباء، مثل الإقامة الطويلة في بيت بدون دفع الايجار وبدون دفع فواتير المياه والكهرباء.

نعيش الخوف على مدار الساعة :

أنا امرأة فلسطينية، عمري ٣٣ سنة، أم لثلاثة أطفال أعمارهم ٣ و٥ و٧ سنوات.

كنت أعيش في مخيم نور شمس، اتهجرت غصب عني، واجبرت على العيش في الواد، بلا مأوى حقيقي، وكأننا عدنا لحياة البداوة. نزحت مرة، وهايني بحاول ابحث عن مكان اخر.

بيتي تم تدميره هو ادخار العمر ،لم يعد موجودًا، والبيت الذي دفعت في كل ما املك، كنت بتامل ان أعيش انا واولادي بقية حياتي في، مع فقدان البيت فقدت الأمان وكل شيء. لا يوجد حولي أي شكل من أشكال الأمان: لا نظام، لا استقرار، لا دواء لزوجي المريض نفسيًا، لا علاج، لا مصدر دخل، فقط قصف وقلق يومي. أعيش في حالة من الرعب والخوف المستمر.

زوجي كان – وما زال – يمارس العنف بجميع أشكاله: النفسي، اللفظي، الاقتصادي. علي، وحين انقطع عنه العلاج لمدة شهرين، تفاقم الوضع، وبلغ العنف ذروته. تمنيت الموت... قلت لنفسي: «لو أخرج الآن وسط القصف، قد أرتاح من هذه الحياة المتعبة.» أصبحت أعيش في عزلة، أنفر من الجميع، لا آكل، لا أنام، وعلاقتي بأطفالي تحولت إلى عصبية مستمرة. أشعر أحيانًا أنني لست أنا.

لم أتعرض لعنف جنسي، لكن ما تعرضت له من تهديد وعنف نفسي وجسدي كافٍ لهدّ أي إنسانة.

بعد اقتحام المخيم وتهجير الناس قسريا، اصبحت أعاني من أرق دائم، نزول في الوزن، فقدان الشهية، واختفاء الرغبة في التعامل مع أي أحد. حتى الأهل والأصدقاء لم أعد أرغب برؤيتهم. الوحدة أصبحت ملجئي الوحيد.

أكبر احتياجي اليوم هو توفير علاج دائم ومجاني لزوجي، ليس فقط من أجله، بل لحمايتي أنا وأطفالي من العنف. كما أحتاج بشدة إلى تحسين وضعي الاقتصادي، لأن الفقر والحاجة تمنعني من البحث عن مكان اكثر امان، لا أستطيع حتى التفكير بالمشاركة في نشاطات أو دعم مجتمعي... أطفالي بحاجة لي، وأنا نفسي بحاجة إلى من يحميني.

لم أتوجه إلى أي جهة لتلقي الحماية، ببساطة لأنني لا أعرف لمن ألجأ، أتمنى فقط أن أرجع لبيتي، إلى مكان أعرفه، أرتاح فيه.

عندما سُئلت: «ما الذي تحتاجه النساء في حالتك؟» قلت بصدق:

نحتاج إلى الامن والأمان ، نحتاج الى قانون يحمي النساء المعنفات، إلى مشاريع مدرّة للدخل تمكننا من الاستقلال، إلى دعم اقتصادي، صحي، ونفسي. نحتاج إلى أن نشعر أننا لسنا وحدنا، وأن هناك نظامًا يقف معنا.

قبل النزوح، كنت أشارك بجلسات نسوية بسيطة مع جاراتي وأهلي. اليوم، كل واحدة منا بجهة، كل واحدة تواجه العنف بصمتها. لو طلب مني اليوم المشاركة في أي نشاط؟ لا أستطيع... حالتي لا تسمح، وأطفالي في أمسّ الحاجة إليّ، وزوجي في حالته الحالية لا يرحم.

التحديات التي تواجهها المؤسسات في عملها :

أشارت المؤسسات التي تمت مقابلتها إلى تحديات كبيرة تواجه عملها ومنها تحديات أمنية متواصلة بسبب الاقتحامات والاعتقالات وصعوبة التنقل، وتحديات لوجستية بسبب تدمير مقراتها أو عدم وجود مقرات دائمة، وصعوبة الوصول للنازحين والنازحات في القرى والمناطق النائية.، وتحديات مالية بسبب قلة الموارد، الاعتماد على تبرعات غير منتظمة، وتحديات تنظيمية: ضعف التنسيق بين المؤسسات مما يسبب تكرار المساعدات أو فجوات كبيرة.

تعاني المؤسسات عن تدمير البنية التحتية، من طرق وشبكات مياه ومواصلات وأبنية وأماكن غير مجهزة لتقديم الخدمة، وزيادة حالات العنف، ضغط نفسي مرتفع، تشتت النازحين،و صعوبة في تحديث البيانات واستهداف النازحات المتنقلات باستمرار.

من التحديات التي برزت أثناء المقابلات عدم وجود قيادة نسوية واضحة أو قيادة تشاركية تقود عمليات اتخاذ القرار أو إدارة علاقات السلطة داخل وبين المؤسسات بحيث تكون ذات رؤية واضحة، مجتمعية ووطنية ونسوية. كان هناك العديد من الإشارات غير المباشرة التي تفيد بوجود تنسيق داخلي وخارجي، مثل التنسيق مع اللجان الشعبية والمؤسسات الأخرى، أو الاعتماد على فرق ميدانية ومنسقات في الميدان، ووجود شركاء متعددين في تقديم الخدمات، ولكن لا يُذكر كيف تُدار هذه العمليات قياديًا، أو ما هو نمط القيادة المتبع، أو من يتخذ القرار داخل المؤسسة أو الفريق.

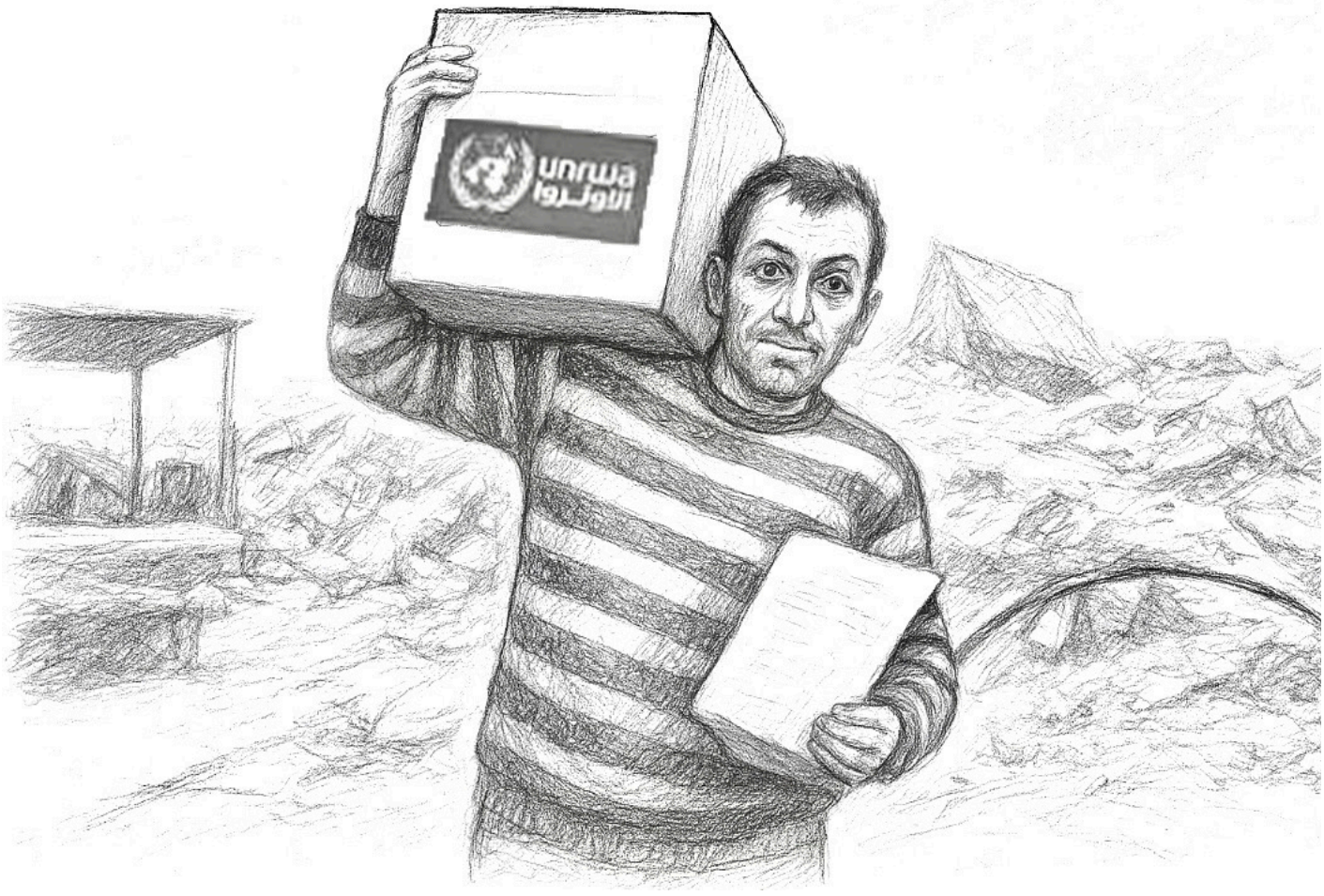

احتياجات المؤسسات للاستمرار في عملها:

أشارت المؤسسات إلى احتياجات ملحة للاستمرار في عملها وتقديم خدماتها ومنها:

- مواصلات وتمويل للتنقل إلى أماكن التهجير القسري خاصة أن التهجير القسري شمل أماكن واسعة متفرقة في أنحاء الضفة الغربية.

- دعم لوجستي وبنية تحتية مثل مقرات آمنة، كهرباء، مياه، وتجهيزات

- توفير سكن ملائم للنازحين والنازحات حيث كان هذا مطلب مشترك في كل المقابلات.

- تنسيق وتخطيط مشترك بين المؤسسات لتفادي التكرار وسد الفجوات.

- موارد بشرية مدربة للاستجابة في حالات الطوارئ والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

- دعم سياسات الحماية وتفعيل أنظمة التحويل والمتابعة.

- توسيع برامج التمكين الاقتصادي والدعم النفسي وخاصة للنساء ذوات الإعاقة والنساء المعنفات.

الفصل الرابع
الخاتمة والاستنتاجات

يتجلى أثر الاحتلال الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات في مخيمات شمال الضفة الغربية بأشكال متعددة تتقاطع فيها الأبعاد النفسية، الاجتماعية، والاقتصادية. إذ تعيش النساء في ظل تهديد دائم بانتهاك حياتهن وخصوصيتهن، مما ينعكس على صحتهن النفسية وسلامتهن الجسدية والاجتماعية.
تمثل حياة النساء في مخيمات شمال الضفة الغربية تحت الاحتلال صورة مصغرة لمعاناة الشعب الفلسطيني ككل، حيث يتحملن أعباء مزدوجة نتيجة الاحتلال والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة. ورغم ذلك، تبقى النساء رمزًا للصمود والقوة في وجه الاحتلال، مع استمرارهن في لعب دور رئيسي في الحفاظ على النسيج الاجتماعي والثقافي الفلسطيني.
النساء هن العمود الفقري للأسر الفلسطينية في المخيمات، حيث يتحملن مسؤولية رعاية الأطفال وتعليمهم في ظل ظروف صعبة. تعيش النساء في مخيمات شمال الضفة الغربية تحت ظروف شديدة الصعوبة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي والسياسات القمعية التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهن اليومية. تعاني النساء من تحديات اجتماعية، نفسية، واقتصادية تتفاقم بسبب ظروف الاحتلال المستمرة. تتعرض النساء في مخيمات شمال الضفة لمداهمات ليلية من قبل قوات الاحتلال، مما يسبب لهن ولأسرهن صدمة نفسية مستمرة. في بعض الحالات، يتم اعتقال النساء أو استخدامهن كوسيلة ضغط على أفراد الأسرة.
وغالبًا ما تقع النساء ضحايا للعنف المباشر خلال المداهمات، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والإهانات النفسية. كما أن حالات استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي تؤثر بشكل خاص على النساء، خصوصًا الحوامل والأمهات.
ويفرض لاحتلال قيودًا مشددة على حركة الفلسطينيين، مما يؤثر على قدرة النساء على الوصول إلى الخدمات الصحية، التعليم، والعمل.

وتعاني غالبية النساء في المخيمات يعانين من الفقر نتيجة البطالة العامة وانعدام فرص العمل، كما يتحملن أعباء اقتصادية إضافية بسبب فقدان الزوج أو الأبناء نتيجة الاعتقال أو الاستشهاد.
وتضطر العديد من النساء إلى العمل في ظروف غير آمنة أو مجالات غير رسمية لتأمين دخل للأسرة.
تعاني النساء من اضطرابات نفسية نتيجة فقدان الأحبة، تدمير المنازل، والمضايقات المستمرة، والخوف والقلق من المستقبل مما يؤثر على الصحة النفسية للنساء بشكل كبير. كما يواجهن تحديات اجتماعية إضافية، مثل التمييز بين الجنسين، وغياب الدعم المجتمعي الكافي.

تعاني النساء في المخيمات من نقص في الخدمات الصحية الأساسية، خصوصًا في مجالات الصحة الإنجابية والرعاية أثناء الحمل. الضغط النفسي وسوء التغذية يؤديان إلى انتشار الأمراض المزمنة بين النساء. النساء الحوامل يواجهن صعوبات كبيرة في الحصول على رعاية صحية مناسبة، مما يؤثر على صحة الأمهات والأطفال.

برغم المعاناة، تلعب النساء دورًا بارزًا في المقاومة الشعبية ضد الاحتلال، سواء من خلال المشاركة المباشرة أو دعم الأسرى والمعتقلين. وتحرص النساء على تعليم أطفالهن كوسيلة للمقاومة والبقاء.
العديد من النساء يعملن في المبادرات المجتمعية لدعم الأسر الفقيرة. النساء يساهمن في الحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية من خلال الحرف اليدوية ورواية الحكايات التراثية.

الاستنتاجات:

التهجير القسري

شكّل التهجير القسري العامل الأبرز الذي أعاد تشكيل حياة السكان الفلسطينيين بشكل عام، وكان أثره أكثر حدة على النساء، وذوي الإعاقة، وكبار السن. فقد حرم النساء من المساحات الآمنة التي كنّ يتمتعن بها قبل التهجير القسري، وتركهن عرضة لمخاطر متعددة، أبرزها الاستغلال، والانتهاك، وتفاقم الشعور بالاغتراب والعزلة.

التهجير القسري أعاد إنتاج الهشاشة متعددة الأبعاد:

التهجير القسري لم ينتج فقط عنفًا جديدًا، بل أعاد تفجير أوجه الهشاشة البنيوية السابقة، مثل الفقر، التبعية الاقتصادية، وغياب الحماية القانونية والاجتماعية. كما ساهم في تفكك النسيج الاجتماعي، وشبكات الدعم الاجتماعية التقليدية (الأسرة الممتدة، الحي، الجيران) كما عمّق من الشعور بالعزلة لدى النساء، وأدخل كثيرات منهن في دوائر التهميش بما فيهن ذوات الإعاقة.

النساء النازحات يتحملن العبء الأكبر لانهيار منظومة الحماية والرعاية الاسرية

النساء، باعتبارها المسؤولة عن رعاية الأسرة ورعاية الأطفال وفقا للمنظومة الاجتماعية السائدة، اليوم تجد النساء أنفسهن في قلب الأزمة دون أي من الأدوات أو الموارد ، فحالة التهجير القسري وهدم المنازل .

كشف غياب شبكات حماية مجتمعية بديلة فاعلة وجاهزة لتوفير الاستجابة السريعة لحاجات النساء في الحالات الطارئة، ما يعني أن غياب الجهوزية المسبقة وتدريب أعضاء هذه اللجان بالإضافة الى ضعف التمكين المسبق (اقتصاديًا، معرفيًا، قانونيًا) انعكس بشكل مضاعف في الحالة السياسية والتهجير القسري والنزوح.

غياب السكن الملائم يقوّض مفاهيم الحماية والكرامة

فقدان السكن ليس مجرد فقدان للبنية المادية، او خسارة مالية، بل ضرب للهوية والانتماء والخصوصية، خاصة في الثقافة الفلسطينية حيث يعتبر **"البيت"** مساحة مركزية للأمان الاجتماعي. غياب الخصوصية خلق بيئة خصبة للعنف، وفرض واقعًا من **"الرقابة الجماعية"**، التي تحد من حرية النساء وتحولهن إلى "كائنات مرئية وهشة"، سهلة الاستغلال والصمت.

ضعف الوصول للخدمات الأساسية يضع النساء في موقع **"الاختيار المستحيل"**

بسبب التدهور الاقتصادي، تُجبر النساء على الاختيار بين الغذاء أو الدواء، التعليم أو المأوى، ما يؤدي إلى مفاقمة التهميش. هذه الحالة تؤشر إلى غياب سياسات استجابة تستند إلى تحليل نوعي حقيقي لاحتياجات النساء، وإلى أن المساعدات غير موجهة بالشكل الكافي لمراعاة أولوياتهن المركبة.

تصاعد وتنوع أنماط العنف يكشف عن أزمة حماية هيكلية

العنف ليس نتيجة الظرف السياسي الحالي او نتيجة للتهجير القسري فقط، بل تعبير عن تراكم الضغوط النفسية والاقتصادية والاجتماعية، وتفكك النسيج الاجتماعي وغياب المساءلة والردع.
كما أن التوسع في دائرة المعنفين ليشمل مقدمي الخدمات والمتطوعين يُظهر ضعف أنظمة الحماية الإنسانية في ضبط أدائها وفقًا لمبادئ عدم الإيذاء واحترام الكرامة.

ضعف الاستجابة المؤسسية لخدمات الحماية والرعاية

غياب التنسيق بين القطاعات، وقلة الموارد، وعدم توافر استجابات مرنة ومتنقلة، كلها عوامل جعلت التدخلات عاجزة عن الوصول للنساء الأكثر تهميشًا. كما أن ضعف المعرفة بحقوقهن وعدم وجود قنوات شكوى آمنة، حرم النساء من المساءلة، وأعاد إنتاج الصمت كآلية للبقاء.

الاستجابة متعددة القطاعات ترتكز على النوع الاجتماعي

قراءة الواقع المعاش وتحليله يظهر أزمة استجابة مجزأة، حيث يتم اهمال قضايا والتركيز على قضايا أخرى، لذلك تم التوصل الى استنتاج بان الاستجابة افتقرت الرؤية الى الشمولية والتكاملية في العمل على الدمج بين الدعم النفسي، والتمكين الاقتصادي، الإغاثة، والحماية القانونية. لذلك نجد بان المقاربة الحقوقية القائمة على النوع الاجتماعي هي المفتاح لإعادة الاعتبار لكرامة النساء وذوي الإعاقة ، ليس فقط كمتلقيات للخدمة، بل كشريكات فاعلات في تصميمها وتنفيذها.

ضعف الاندماج التربوي للطلبة النازحين في ظل غياب التهيئة المهنية في المدارس
يواجه الطلبة النازحون تحديات كبيرة في الوصول إلى التعليم، نتيجة غياب سياسة واضحة توجّه إدارات المدارس حول كيفية استيعابهم ودمجهم بشكل فعّال في المدارس القريبة من أماكن النزوح. فلم تُوفر إرشادات كافية تتعلق بتيسير اندماجهم، سواء من حيث تأمين وسائل النقل المناسبة، أو من حيث مواءمة المناهج التعليمية مع خلفياتهم الدراسية السابقة. ونتيجة لذلك، تم إدخال الطلبة إلى الصفوف دون خطة تربوية تراعي خصوصياتهم، مما أثر سلبًا على اندماجهم الأكاديمي والنفسي.

يُظهر واقع النساء والأسر النازحة ضعفًا واضحًا في القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية نتيجة التدهور الاقتصادي وغياب الموارد. وتفاقم هذه الإشكالية في ظل غياب سياسات صحية واضحة أو توجيهات من الجهات الرسمية – خصوصًا وزارة الصحة – لضمان استجابة شاملة وفعالة للنازحين/ات، بما في ذلك توفير الأدوية والخدمات الأساسية. كما عكس عدم إدراج التدابير التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة في خطط الطوارئ الصحية قصورًا بنيويًا في شمولية السياسات الصحية خلال حالات التهجير القسري.

التوصيات:

توصيات خاصة للمؤسسات الأهلية

- تصنيف الفئات واحتياجاتها ومن ثم بناء وتنفيذ الخطط والعمل بناء على الفئات
- الاهتمام بالتوثيق الدقيق ليس فقط من اجل تقديم خدمات الإغاثة، بل أيضا التوثيق من أجل تعزيز صمود النساء وتلبية حاجاتهن، والتوثيق من أجل المسائلة والتعويض عندما يكون الوضع ملائماً.
- الاهتمام بدور الإعلام في تسليط الضوء على دور النساء ومعاناتهن وآليات تقديم المساعدات وإخضاعها للمساءلة المجتمعية.
- تعزيز برامج التمكين الاقتصادي المستدام للنساء المعيلات.

- تطوير سياسات حماية خاصة بالنساء اللواتي يقدن أسرهن، خاصة في سياق التهجير القسري.
- دعم المساحات الآمنة التي تقدم خدمات شاملة: نفسية، اجتماعية، وقانونية.
- تحسين التنسيق بين المؤسسات التي تقدم خدمات وطرود غذائية وتدفع ايجار البيووت، لتفادي التكرار وضمان تغطية كافة الاحتياجات.
- تطوير برامج مرنة لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية للنساء النازحات، وتوفير وسائل تنقل آمنة ومجانية للوصول إلى هذه الخدمات.
- اعتماد النهج القائم على الحقوق والنوع الاجتماعي في كل مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم للبرامج والسياسات

توصيات للجهات الرسمية:

- تبني خطة وطنية طارئة تراعي النوع الاجتماعي وتستجيب لتحديات التهجير القسري، مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشًا مثل النساء ذوات الإعاقة وكبار السن.تضمين تدابير خاصة لحماية النساء من الاستغلال والانتهاك خلال فترات التهجير القسري.
- تفعيل لجان الحماية المجتمعية وتدريب أعضائها على الاستجابة للطوارئ، وتوفير موارد تشغيلية لضمان جاهزيتها.
- تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والمجتمع المحلي، ودعم المؤسسات القاعدية الأقرب لاحتياجات الناس.

- تضمين النساء وممثلاتهن في لجان التنسيق لضمان أن تكون الاستجابات واقعية وملائمة لاحتياجاتهن الفعلية.
- إنشاء وحدات تنسيق بين القطاعات (الصحي، النفسي، القانوني، الاقتصادي) لضمان تكامل الاستجابة وعدم تكرار الجهود أو إغفال فئات معينة.
- لرقابة على أسعار الغذاء والمواصلات وايجار البيوت وضمان حقوق المستهلكين.

توصيات لقطاع التعليم :

- إنشاء فصول متنقلة أو صفوف طارئة إضافية في أماكن النزوح.
- تفعيل التعليم الإلكتروني كحل بديل عند تعذر الوصول للمدارس.
- تدريب المعلمات/المعلمين على التعامل مع الطالبات المتأثرات بالصدمات و التهجير القسري.
- إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي والعدالة والمرونة النفسية في المناهج.
- توفير منح دراسية واحتياجات مدرسية للفتيات اللواتي فقدن مصادر دعمهن بسبب التهجير القسري، ولخريجات التوجيهي.

توصيات لقطاع الصحة :

- توفير خدمات صحة متنقلة تشمل الرعاية الإنجابية والنفسية في أماكن النزوح المؤقت.
- إنشاء قاعدة بيانات صحية موحدة تضمن استمرار الرعاية للنساء في حال تنقلهن.
- إعفاء النساء النازحات من رسوم الفحوصات والعلاجات الأساسية.
- تدريب الطواقم الطبية على تقديم رعاية حساسة للنوع الاجتماعي في الأزمات والطوارئ.

توصيات لقطاع رعاية ذوي/ات الإعاقة :

- تتبع النساء والفتيات من ذوات الإعاقة في حالات التهجير لضمان عدم انقطاع الخدمات.
- تقديم أجهزة مساعدة متنقلة وخدمات تأهيل منزلية أينما وُجدن.
- تعزيز الوصول الجغرافي والمادي للمرافق الجديدة التي تنقل إليها الأسر.
- إشراك النساء ذوات الإعاقة في تخطيط وتنفيذ البرامج الطارئة الخاصة بهن.

توصيات لقطاع رعاية الأطفال :

- إنشاء مساحات صديقة وآمنة للأطفال في أماكن النزوح، بإدارة نسائية مجتمعية.
- توفير برامج دعم نفسي ولعب علاجي للأطفال المتأثرين بالتنقل القسري.
- دعم الأمهات المعيلات في رعاية أطفالهن بتوفير دور حضانة متنقلة أو مجتمعية.
- تدريب المرشدات على التعامل مع الأطفال في سياقات الصدمة والانتقال.

توصيات للتمكين الاقتصادي :

- تطوير برامج عمل طارئة تستهدف النساء النازحات/المتنقلات من المخيمات (خياطة، طهي، زراعة).
- ضمان استمرارية برامج القروض والمنح للنساء رغم تغيير أماكن سكنهن.
- بناء شراكات بين المنظمات الاقتصادية والمؤسسات النسوية في مناطق النزوح.
- دعم التسويق الرقمي لمشاريع النساء وتوفير مراكز إنتاج قريبة من مناطق النزوح.

توصيات للإرشاد والدعم النفسي والرعاية الاسرية :

- إصدار إرشادات تربوية للمدارس حول دمج الطلبة النازحين، وتقديم دعم نفسي تربوي لهم.
- تطوير برامج استجابة نفسية متخصصة للنساء، تراعي الصدمات المتراكمة نتيجة الاقتحامات، فقدان الأحبة، وهدم المنازل/ توفير خدمات الدعم النفسي في مراكز مجتمعية قريبة، يديرها متخصصون مدربون على حساسية النوع الاجتماعي.

توصيات لمقدمي الخدمات في مجال الحماية ومكافحة العنف ضد المرأة :

- تعزيز التوعية القانونية والحقوقية للنساء، وتطوير قنوات شكوى آمنة وسرية.
- تطوير معايير صارمة لمساءلة مقدمي الخدمات والمتطوعين عن أي انتهاكات ترتكب بحق النساء/ ضمان توفر آليات رصد وتقييم لخدمات الحماية تراعي خصوصية وسرية المستفيدات.
- ضمان وصول النساء إلى خدمات الدعم النفسي الأولي فور النزوح من خلال فرق ميدانية مدربة.

توصيات لدراسات لاحقة :

كشفت الدراسة عن أهمية فهم أعمق لبعض القضايا المتعلقة بالنساء المهجرات قسرا منها:

• دراسة حول تجربة النساء في جنوب الضفة الغربية وتحديدا في مناطق الخليل ومسافر يطا والتجمعات البدوية التي تم تهجيرها.

• دراسة حول التأثيرات طويلة المدى على النساء الفلسطينيات والمجتمع الفلسطيني نتيجة للعدوان المتكرر.

• دراسة حول المواقف السياسية من وجهة نظر نسوية، تظهر دور النساء كفاعلات في المشهد السياسي

ملحق 1
أدوات الدراسة

أسئلة مقابلة النساء المهجرات قسراً

الباحثة:

تقديم نفسها ، شرح اهداف اجراء المقابلة وتوضيح اهداف البحث والسرية والخصوصية للبيانات، طلب الموافقة على استخدام البيانات والمعلومات في الدراسة .

القسم الثاني : بيانات ديمغرافية :

1. الاسم: اختياري ..... العمر:.....الوضع الاجتماعي : عدد الأطفال: .....
2. المستوى التعليمي: .....الوضع المهني: مكان الإقامة الأصلي. مكان الإقامة الحالي.
3. هل نزحتي اكثر من مرة ؟ عدد مرات النزوح ؟ اذا نعم اين.
4. تاريخ النزوح من.....الى .....السبب :.....من أين .....وإلى أين.....، السبب .....سبب اختيار موقع النزوح.....

المحور الاول : الوضع ألاجتماعي والاقتصادي :

أولا: كيف أثر التغيير على جغرافية مكان سكنك السابق

1. التغيرات داخل الاسرة- على نفسيتك؟ نفسية أفراد عائلتك، وضحي.....
2. هل لاحظت تغيير في الأدوار والمسؤوليات بين النساء والرجال في الاسرة بعد النزوح؟ اذا الإجابة نعم، ما هو التغيير؟ هل الرجل يأخذ القرار فقط ؟ المراة تتخذ القرار فقط ؟ الرجل والمراة بشكل مشترك؟هل أدى هذا التغيير (إن وجد) إلى الى تعزيز التفاهم والتعاون؟ هل حصل داخل الاسرة خلق توتر او عنف؟ هل لم تتأثر الاسرة ؟

- تقديم جلسات جماعية وفردية للنساء واليافعات المتأثرات بالأزمات.
- دعم برامج التماسك الأسري وحل النزاعات داخل الأسرة الناتجة عن التغيير المكاني.
- دمج خدمات الإرشاد الأسري والنفسي ضمن الرعاية الصحية الأساسية في مراكز الاستجابة السريعة.

2. التغيرات المجتمعية:

1. هل تغيرت نظرة المجتمع إلى دور المرأة مقارنة بالماضي؟

3. تغير الوضع الاقتصادي

1. كيف أثر النزوح على وضعك الاقتصادي ؟
2. هل كنت تعملين قبل التهجير القسري؟ الان هل تعملين؟
3. هل اثر النزوح على عملك أو الحصول على دخل مستقل لك ولاسرتك ؟
4. هل ساهمت المؤسسة التي تعملين بها بتعويض الخسارة بالوقت والتكلفة؟

4. التغيير على دورك في الحياة العامة:

1. هل لاحظتَ/لاحظتِ تغيرًا في مشاركة النساء في الحياة العامة (انخراط في لجان الطوارئ او العمل التطوعي والاغاثي، مؤسسات المجتمع المدني)؟

5. اتاحة الوصول للخدمات:

1. هل هناك دعم لك ولأسرتك :من الحكومة /من المؤسسات الاهلية؟/ اصحاب رؤوس الأموال؟ من أهل الخير؟هل الدعم والمساعدات التي تصلك تسد احتياجاتك انت واسرتك؟

المحور الثاني : الوصول للخدمات :

1. هل تعانين أنت أو أحد أفراد أسرتك من امراض مزمنة؟
2. صفي لنا تجربتك في الحصول على الرعاية الصحية ؟ وهل في صعوبات ؟
3. هل فقدت فرصة الخدمة الصحية؟ أو هل اصبحت غير قادرة على الحصول عليها؟
4. خدمات التعليم. بالنسبة للأطفال / هل يوجد مدارس قريبه للأطفال؟
5. هل تتوفر مواصلات للمدارس ؟
6. ما هي الخدمات الاجتماعية التي تستطيعين الحصول عليها (دعم نفسي , نشاطات مجتمعيه)؟
7. من هي الجهة او المؤسسة التي تتلقين منها الخدمات ؟
8. هل تلقيت الخدمات من مؤسسة او اكثر؟ اذكري أسماء المؤسسات.....

المحور الثالث : التحديات اليومية :

1. هل تواجهين تحديات في ممارسة حياتك اليومية بعد النزوح؟
2. ما هي التحديات وضحي؟
3. هل تشعرين أن هناك تمييز أو صعوبة بسبب انك نازحة/ مهجرة قسراً؟اعط مثال .....

أولا: الحق في السكن الملائم:

1. هل فقدت حقك في السكن ؟
2. هل ساعدتك جهة معينة في الحصول على سكن؟ اذكري الجهة .
3. هل السكن ملاءم لك ولأسرتك؟
4. هل تواجهين تحديات نتيجة انتقالكم الى مكان سكن جديد؟

المحور الرابع : العنف الناتج عن حالة الطوارئ وسبل الحماية المتاحة:

1. هل سمعت عن حالات عنف او رأيت حالات عنف بمجتمع النازحات والمهجرات قسرا ؟
2. هل تعلمين عن وجود خدمات لحمايتك اذا تعرضت لأي نوع من العنف ؟
3. هل تعرضت للعنف ؟ ما هو نوع العنف ؟.....
4. من هو المعنف ؟ اذكري الصلة او العلاقة الاجتماعية (احد افراد االاسرة احد افراد العائلة الممتدة، احد افراد المجتمع، احدة موظفي او موظفي المؤسسات الإغاثية، احد مقدمي الخدمات)
5. في حال توجهت لمؤسسة تقدم خدمات حماية وحصلت على خدمة هل انت راضية عن طبيعة الخدمات؟
6. هل سبق وأن شعرتِ/شهدتِ أو تم إبلاغكِ عن تعرض نساء لأي نوع من أنواع العنف أو سوء المعاملة من قبل مقدمي/مقدمات الخدمات (مثل: الإهانة، الإهمال، التمييز، الاستغلال، التحرش، إلخ)؟

المحور الخامس : الصحه النفسية :

1. هل تحصلين على المساعدة في حال شعورك بضيق او اكتئاب ؟
2. هل لديك معرفة عن المؤسسات التي تقدم خدمات دعم نفسي؟
3. هل تواجهين معيقات في الوصل الى الخدمات النفسية؟

المحور السادس : التمكين والفرص :

1. هل هناك فرص اقتصادية قد تساعدك في التعامل مع واقعك الجديد؟
2. اذا تم طرح برامج تدريب او دعم مشاريع صغيره ؟ هل من الممكن ان تقومي بالمشاركة بها ؟

1- اسئلة مقابلات مع المؤسسات الرسمية والأهلية و الأونروا

1. هل طرأ أي تغيير على طبيعة البرامج والخدمات المقدمة للنساء النازحات قسرًا خلال الفترة الأخيرة؟
2. ما هي البرامج التي تقدمونها حالياً للنساء النازحات ؟
3. كيف يتم تحديد المستفيدات ؟
4. هل تشمل قوائم المستفيدات من برامجكم نساء معنفات؟ نوع العنف؟ ومن المعنف ؟
5. ما هي ابرز التحديات التي تواجهونها في تقديم الخدمات ؟
6. هل لديكم شراكات مع جهات اخرى لتقديم استجابات شامله ؟
7. برأيكم ما هي ابرز الفجوات في الخدمات الحالية المقدمة للنازحات ؟
8. هل هناك سياسات او برامج خاصة بحماية النساء النازحات من العنف القائم على النوع الاجتماعي ؟
9. اذكري أنواع الخدمات المقدمة للمعنفات؟
10. هل هناك شراكات مع مؤسسات مختصة بتقديم خدمات الحماية؟ اذكر/ي أسماء المؤسسات؟

2- أسئلة استبيان موجه للنساء النازحات

كمي، مغلق، مع بعض الاسئلة المفتوحة

التعريف بالذات وبالمؤسسة وبأهداف البحث

أولا: معلومات اساسيه :

العمر

الحالة الاجتماعية

عدد أفراد الأسرة

مكان الاقامة الأصلي

مكان الإقامة الحالي

تاريخ النزوح

ثانيا: الوضع الاقتصادي :

1. ما مصدر الدخل الاساسي ؟

- لا يوجد
- مساعدات فقط
- عمل حر
- عمل مأجور

2. هل تتلقين مساعدات ؟

- نعم
- لا

3. ما مستوى الدخل الشهري الحالي؟

- اقل من ٥٠٠ شيكل
- بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ شيكل
- اكثر من ١٠٠٠ شيكل

الوصول للخدمات :

هل يمكنك الوصول بسهوله الى :

- نعم
- لا

الرعاية الصحية ؟

- نعم
- لا

التعليم ؟

- نعم
- لا

الدعم النفسي ؟

- نعم
- لا

خدمات الحماية :

هل تشعرين بالأمان في مكان السكن ؟

- دائماً
- أحياناً
- لا

هل تعرضت أو تعرفين نساء تعرضن للعنف منذ النزوح ؟

- نعم
- لا
- افضل عدم الاجابة

هل شاركت في اي برامج تدريب او دعم نفسي / اجتماعي ؟

- نعم
- لا

هل لديكي رغبة بالعمل او بدء مشروع صغير ؟

- نعم
- لا

ما نوع الدعم الذي تحتاجينه لتحقيق ذلك ؟ (اجابه مفتوحه)

أسئلة المسح
(النساء الناجيات والنساء المعرضات للخطر)

العمر	18-29 ----- 30-60 ------ 60 فما فوق			
الحالة الزواجية	عزباء	متزوجة	مطلقة	أرملة
هل يوجد إعاقة	لا		لا	
الوضع الاقتصادي	ممتاز	جيد	ضعيف	ضعيف جدا
مكان السكن	قرية	مدينة	مخيم	تجمع بدوي

1. ما هي المخاطر الرئيسية التي تواجه حماية النساء والفتيات النازحات قسرا والمتضررات من النزاع، إن وجدت؟ (اختاري كل ما ينطبق بتظليل الصندوق)

لا يوجد خطر	الأمن الجسدي/العنف	العنف/الاعتداء الجنسي
العنف المنزلي	العنف اللفظي	العنف النفسي
قضايا حماية الطفل	العمل القسري/التجنيد	التهجير القسري
تقييد الحركة العودة القسرية	الاتجار بالجنس	
الزواج المبكر	أخرى	

2. ما هي التهديدات/المخاطر الرئيسية التي تهدد شعور الناس بالأمان والكرامة بسبب النزوح؟ (اختاري كل ما ينطبق)

- الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى المساعدة التي يمكن أن تنقذ الحياة والمرافق الأساسية، على سبيل المثال. إضاءة الشوارع
- التوترات الاجتماعية والضيق داخل المجتمعات أو الأحياء
- الصراعات المستمرة والتحولات الإقليمية
- السرقة والسطو
- الاعتقالات التعسفية
- القتل والاختطاف

- التحرش والاعتداء الجنسي
- العنف الأسري من الزوج
- التواصل العنيف مع الأطفال بما في ذلك العنف في المدارس
- استغلال الأطفال والشيوخ
- استغلال العمال كأيدي عاملة رخيصة
- عمليات الإخلاء غير القانوني
- الانفصال العائلي (انفصال أفراد العائلة الواحدة عن بعضهم البعض)
- عمليات الإخلاء الجماعي لأحياء أو منازل
- محدودية/عدم القدرة على الحصول على حقوق السكن والأراضي والملكية
- عدم الحصول على النفقة (خاصة للإناث)
- هجمات المستوطنين
- أخرى: حدد

3. هل تتجنب النساء والفتيات في مجتمع النزوح مناطق معينة في مواقعهن لأنهن يشعرن بعدم الأمان هناك؟

- نعم
- لا

(إذا كانت الإجابة على ما ورد أعلاه بنعم) ما هي هذه المواقع التي تشعر فيها النساء والفتيات بعدم الأمان؟

مناطق التوزيع	بالقرب من المستوطنات/عند عبور نقاط التفتيش/بالقرب من المنطقة المقيد الوصول إليها
الأسواق	في مكان العمل
المجالات الاجتماعية/المجتمعية	في طريقهم إلى المسجد أو الكنيسة أو مكان العبادة
في وسائل النقل العام	في طريقهم إلى المدرسة
في طريقهم إلى المراكز المجتمعية النسائية/المراكز الصحية	أثناء البحث عن/تلقي المساعدات الإنسانية/الغذاء - على سبيل المثال. القسائم الإلكترونية (لكل من غزة والضفة الغربية)
في الطريق في الشوارع (مظلمة أو ضيقة أو مع الخنازير والكلاب الضالة	المناطق الزراعية أو المناطق المفتوحة أو أطراف المناطق (الأودية، بالقرب من التلال، المناطق الفارغة
منزل العائلة أو صديق العائلة	غرف ومرافق الإيواء (غزة فقط)
منزل العائلة أو صديق العائلة	لا أعرف

4. ما هي الأسباب التي تجعل النساء والفتيات يشعرن بعدم الأمان في هذه المناطق؟
أسباب التي تجعل النساء والفتيات يشعرن بعدم الأمان في هذه المناطق؟

- الخوف من السرقة
- الخوف من التهديد بالعنف
- الخوف من الاختطاف
- الخوف من التحرش الجسدي أو العنف (غير الجنسي)
- الخوف من التحرش اللفظي
- الخوف من التحرش الجنسي أو العنف
- الخوف من التمييز أو الاضطهاد
- الخوف من الاعتقال
- الخوف من التعرض للاستغلال
- الخوف من التعرض للاستغلال الجنسي
- التعرض للغاز المسيل للدموع
- الظروف الجوية أو المناخية
- الوصمة الاجتماعية
- عنف المستوطنين
- الخوف من التعرض للقتل جراء الضربات والعنف
- أخرى: حدد
- لا أعرف
- أفضل عدم الإجابة

5. هل يتم إجبار الناس على القيام بأنشطة ضد إرادتهم؟

ـ نعم

ـ لا

1. هل يُحرم الناس من الحصول على سبل العيش الأساسية؟

ـ نعم

ـ لا

ما هو الوقت المناسب الذي يمكنك فيه الوصول إلى المساعدة في حالة وقوع حادث أو احتياجات الحماية؟

ـ على الفور

ـ أقل من **24** ساعة

ـ خلال **24 – 72** ساعة

ـ لا يمكن التنبؤ بالوقت اللازم

ـ لا أستطيع الوصول إلى نوع المساعدة التي أحتاجها

ـ لا أعرف

8. ما هي التحديات التي تواجهها للحصول على المساعدة في الوقت المناسب؟

ـ الإمكانيات المادية

ـ وسائل المواصلات

ـ عدم وجود شخص أو مؤسسة مرجعية لطلب المساعدة

ـ نقص المعلومات عن الخدمات المتاحة

ـ نقص المعلومات حول كيفية الاتصال بالشخص أو المؤسسة ذات الصلة

ـ الإعاقة الجسدية

ـ المشاكل النفسية

ـ المخاطر المتعلقة بالوصول إلى المساعدة

ـ أخرى: حدد

9. كيف تؤثر حالة الطوارئ عليك؟

- أعاني من اضطرابات نفسية و/أو قلق
- لا أشعر بالأمان عند القيام ببعض الأنشطة اليومية
- لقد انتهى/تضاءل استقلالي المالي
- أنا أكثر عرضة للعنف
- أخشى على حياتي
- أخشى على حياة أفراد عائلتي
- قلة أو انخفاض إمكانية الوصول إلى الخدمات
- عدم القدرة على الوصول إلى الأغراض الشخصية أو انخفاضها
- أخرى: حدد

10. كيف تؤثر حالة الطوارئ على عائلتك؟

- القيود المالية
- جرح أو قتل أفراد الأسرة
- قلة أو انخفاض إمكانية الوصول إلى الخدمات
- نقص أو نقص إمكانية الوصول إلى المواد الأساسية (الغذاء، والنظافة، والأدوات المنزلية، وما إلى ذلك)
- زيادة الصراعات/التوتر داخل الأسرة
- النزوح
- أخرى: حدد

11. كيف تؤثر حالة الطوارئ على مجتمعك؟

- القيود المالية
- أفراد المجتمع الجرحى أو القتلى
- الأعمال مغلقة
- مقدمي الخدمة غير نشطين
- الأشخاص الذين تم إجلاؤهم أو تهجيرهم
- نقص أو نقص إمكانية الوصول إلى المواد الأساسية (الغذاء، والنظافة، والأدوات المنزلية، وما إلى ذلك)
- زيادة الصراعات/التوتر داخل المجتمع
- أخرى: حدد

12. أين تذهب للحصول على المساعدة عندما تواجه حادث حماية أو موقف محفوف بالمخاطر؟

_ عائلتي
_ مختار أو شخصية معروفة
_ حدد المنظمات المجتمعية/المنظمات غير الحكومية المحلية....
_ الشرطة المحلية أو قوات الأمن
_ تحديد أخرى.....

13. هل هناك منظمات موجودة في منطقتك يمكنها تقديم المساعدة في الحماية للأشخاص الذين يتعرضون لمثل هذه المخاطر؟

_ نعم
_ لا

14. كيف يتم إعلام الناس بالخدمات المتاحة؟

_ جار أو صديق
_ منصة وسائل الاعلام الاجتماعية. تحديد.....

- منظمة غير حكومية محلية
- البلدية
- المسجد
- أخرى (حدد .....

أسئلة المجموعة البؤرية:

1. هل يمكنك أن تصفي وضعك المعيشي الحالي بعد النزوح؟ من حيث السكن، الخصوصية، توفر الخدمات الأساسية، عدد الأشخاص في المسكن، إلخ.).
2. هل لاحظتِ أي تغيّر في أنماط العنف القائم على النوع الاجتماعي منذ نزوحك إلى هذا المخيم؟ (مثلاً: ازدياد في العنف اللفظي، الجسدي، الاقتصادي أو النفسي)
3. كيف أثّر النزوح على شعورك بالأمان داخل الأسرة وفي المجتمع المحيط؟
4. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهينها كامرأة نازحة في هذا المخيم، خاصةً فيما يتعلق بالحصول على الدعم أو الخدمات الأساسية (الصحية، القانونية، النفسية)؟

ملحق 2
قائمة بأسماء المؤسسات التي تمت مقابلتها

رقم	اسم المؤسسة	الموقع	اسم الشخص
	مجموعة الهيدرولوجيين		
	مؤسسة الإغاثة الزراعية		
	جمعية كي لا ننسى	جنين	فرحة أبو الهيجاء
	جمعية نجوم الأمل للنساء ذوات الإعاقة	جنين	مريم الزيود
	كنعانيات	جنين	غادة شديد
	جمعية النجدة للتنمية	طولكرم	ندى طوير

قائمة المراجع العربية:

بديوي، ايمان، "أجساد الفلسطينيّات.. موقعاً لممارسات العنف الاستعماري الصهيوني"، الصفحة الالكتلاونية باب الواد **16,5,2024**

سهاد ظاهر-ناشف ونادرة شلهوب-كيفوركيان، "الرغبات الجنسية في آلة الاستعمار الإسرائيلية الاستيطانية"، دراسات فلسطينية،**104، (خريف 2015) ، ص132**

منظمة أطباء بلا حدود بيان صحفي بتاريخ **24** مارس **2025**
https://www.msf.org/displacement-northern-west-bank-takes-toll-palestinians

قائمة المراجع الانجليزية:

Al-Haq, Field Focus - Forcible Displacement from Jenin Refugee Camp, https://www. 2025 ,ay> 22 ;A Symbol of Return and a Target of Erasure html.26433/alhaq.org/monitoring-documentation

Movement :7 Asi, Yara M. , The Occupied West Bank Since October https:// .2024 ,26 Restrictions and Collective Punishment Jan -7-arabcenterdc.org/resource/the-occupied-west-bank-since-october /movement-restrictions-and-collective-punishment

Ghanim, Hunida, Thanatopolitics: The Case of the Colonial Occupation in ,Palestine, in Ronit Lentin (ed.), Thinking Palestine, (London: Zed Books .81-65 .pp ,(2008

Palestinian Central Bureau of Statistics, Violence survey results https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables. ,2019 of 2022-04-04 published , 1311=aspx?lang=en&table_id

UNDP, Gaza War: Expected Socio-Economic Impacts on the State of https://www.undp.org/publications/gaza- 2023 ,9 Palestine NOVEMBER war-expected-socio-economic-impacts-state-palestine

UN Women, Gender in Humanitarian Action Accountability Framework https://palestine.unwomen.org/en/digital-library/ ,2026-2022 gender-in-humanitarian-action-accountability-/10/2023/publications framework

WHO, Public Health Situation Analysis, https://reliefweb.int/report/ occupied-palestinian-territory/public-health-situation-analysis-phsa-2023-november-05-hostilities-occupied-palestinian-territory-opt

Women's Centre for Legal Aid and Counselling (WCLAC)، Palestinian .2018 ,Women: The Disproportionate Impact of the Israeli Occupation